sri
SEXUAL RIGHTS INITIATIVE

IPPF

العربية | Español | Française | English

علاقة تعاونية بين مبادرة الحقوق الجنسية والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

الحقوق الجنسية
والمراجعة الدورية العالمية

دليل الدعاة

مرحباً بكم
تفاصيل المنشور

الفصل الأول
مقدمة

الفصل الثاني
حقوق الإنسان والجنسانية

الفصل الثالث
فهم آلية عمل المراجعة الدورية العالمية (UPR)

الفصل الرابع
المشاركة في عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)

الفصل الخامس
موارد مفيدة

الفصل الأول
مقدمة

تفاصيل المنشور

نبذة عن الدليل

لماذا يتعاون ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

لماذا يرغب ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) في مساعدتي على المشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

بم تفسر أهمية المراجعة الدورية العالمية (UPR) للحقوق الجنسية؟

بم تتميز المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

ما الذي تستطيع المراجعة الدورية العالمية (UPR) تحقيقه؟

كيف نهضت المراجعة الدورية العالمية (UPR) بالحقوق الجنسية؟

ما مزايا المشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بأول بل/المملكة المتحدة

يحيي الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي لعام 2011.

تفاصيل المنشور

مبادرة الحقوق الجنسية

إن مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) عبارة عن ائتلاف يجمع المنظمات التي تناصر النهوض بحقوق الإنسان المتعلقة بنوعه وجنسانيته في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وما برحت المراجعة الدورية العالمية تتعاون منذ أن أطلقها مجلس حقوق الإنسان مع كثير من النشطاء وأنصار حقوق الإنسان والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية من أكثر من 70 بلد، سعياً لكشف انتهاكات الحقوق الجنسية، بما فيها الحقوق الإنجابية، في هذا المنتدى الدولي.

ويضم شركاء مبادرة الحقوق الجنسية (SRI): عمل كندا للسكان والتنمية (كندا)، وإيجاد الموارد للتمكين في العمل (الهند) والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مصر)، واتحاد المرأة وتنظيم الأسرة (بولندا)، وأكاهاتا (الأرجنتين).

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة جهة عالمية تقدم خدماتها في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، وداعية سبّاق إليها. فالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة عبارة عن حركة عالمية من المنظمات الوطنية التي تعمل مع المجتمعات والأفراد ومن أجلهم في جميع أنحاء العالم.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يعمل من أجل عالم فيه يستطيع الرجال والنساء والشباب أن يتحكموا في أجسادهم، ومن ثم مصائرهم؛ عالمٍ يكفل لهم أن يكونوا أحراراً في أن يصبحوا آباءً أو أمهات إن شاءوا، أحراراً في تحديد كم يشاءون من الأطفال ومتى، أحراراً في أن يعيشوا حياة جنسية صحية دون خوف من حمل لا يرغبون فيه أو عدوى تنتقل إليهم جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشري؛ عالم لا يكون فيه النوع أو الجنسانية سبباً لعدم المساواة أو وصمة عار. وسوف يبذل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) قصارى جهده لحماية هذه الحقوق والخيارات المهمة من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

شكر وعرفان: أعد هذا المنشور ميغان دوهرتي (مبادرة الحقوق الجنسية)، وستيوارت هالفورد (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة)، وساندیب براساد (مبادرة الحقوق الجنسية)، وسيري وندوه (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة). وقام بتنسيق إخراج هذا الدليل فريق التواصل والدعوة، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ونتوجه بخالص الشكر لجميع المنظمات والنشطاء الذين لم يبخلوا علينا بتجاربهم ومشاركتهم في المراجعة الدورية العالمية.

تاريخ النشر: يناير 2012

إخلاء مسؤولية: نقر بصحة ما ورد في هذا المنشور من معلومات اعتباراً من شهر ديسمبر 2011. وإن توجيهات مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان التي تنظم مشاركة المجتمع المدني في عملية المراجعة الدورية العالمية قد تتعرض للتعديل بدون إخطار مسبق. وتفضلوا بالرجوع إلى **www.ohchr.org** لمعرفة ما إذا كان هناك تعديل منذ النشر.

المختصرات

BPfA	منهاج عمل بكين
ICCPR	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRC	اتفاقية حقوق الطفل
ICRPD	الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين
HRC	مجلس حقوق الإنسان
ICPD	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
IPPF	الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
MDG	الهدف الإنمائي للألفية
NGO	منظمة غير حكومية
NHRI	مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية
OHCHR	مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان
SRHR	الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية
SRI	مبادرة الحقوق الجنسية
SuR	الدولة قيد المراجعة
UN	الأمم المتحدة
UPR	المراجعة الدورية العالمية

تفاصيل المنشور

كلمات مفتاحية

المجتمع المدني
المجتمع المدني يشير إلى معترك العمل الجماعي الذي تجمعه مصالح وأغراض وقيم مشتركة؛ ويكون منفصلاً عن الحكومة، وقد يشمل: منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية مسجلة وجماعات محلية وأكاديميين ونقابات عمالية ونشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان.

دولة عضو بالأمم المتحدة
الدولة العضو في الأمم المتحدة هي بلد يتمتع بعضوية الأمم المتحدة. ويبلغ عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة 193 بلداً عضواً اعتباراً من ديسمبر 2011. ويشار إليها بكلمة "دولة" أيضا.

مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية (NHRI)
إن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية جهات إدارية قامت لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني. ومع أنها من مؤسسات الدولة، فالمفترض أن تكون مستقلة عن الحكومات.

الحقوق الجنسية
إن من بين ما تشتمل عليها الحقوق الجنسية حق كل فرد في الرفاه والصحة الجنسية والإنجابية وسلامة الجسد، فضلاً عن حقه في أن يتحكم في كل ما يتعلق بجنسانيته وإنجابه ونوعه من أمور وأن يتخذ قرارات مستنيرة حرة بشأنها لا تخضع لإكراه أو عنف أو تمييز.

الدولة قيد المراجعة
دولة عضو في الأمم المتحدة تخضع للمراجعة الدورية العالمية.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/نغوين-توان ترانكوت ديفوار

نساء بمخيم دويكوي في كوت ديفوار يتلقين الرعاية قبل الولادة وبعدها.

نبذة عن الدليل

قام ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بوضع هذا الدليل للاستعانة به في تنبيه العالم إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تتعلق بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في بلدكم عن طريق عملية المراجعة الدورية العالمية الخاصة بالأمم المتحدة.

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) عملية جديدة نسبياً وفريدة من نوعها لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حيث يُراجع سجل حقوق الإنسان كاملاً بكل دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة كل أربع سنوات ونصف. وهي أداة قوية بوسعها أن تغير تغييراً حقيقياً في بلدكم وتدعم ما تقومون به فعلياً على الصعيد الوطني أو المحلي.

وتُعد المراجعة الدورية العالمية (UPR) في جوهرها عملية وطنية يجري بعضها في جنيف بسويسرا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهناك فرص متعددة للمشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR) دون ضرورة للانخراط في كافة مراحلها لإنجاح ما تقومون به من جهود الدعوة والنصرة. وسوف نورد في هذا الدليل معلومات عملية عن المراجعة الدورية العالمية (UPR) وكيفية المشاركة فيها ووجه أهميتها لما تبذلونه من جهود الدعوة للحقوق الجنسية. وهذا فضلاً عما يقدمه لكم دعاة الحقوق الجنسية الذين يشاركون في المراجعة الدورية العالمية (UPR) فعلاً من نصائح نافعة تكفل لكم تفعيل الدعوة إلى أقصى مداها في كافة مراحل هذه العملية. وسوف يساعدكم هذا الدليل في تفقد دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR) في بلدكم لتقرروا كيفية مشاركتكم ووقتها.

ومن أكثر ما يدهشنا في المراجعة الدورية العالمية (UPR) أن منظمات المجتمع المدني ليست بحاجة إلى أن تكون على دراية شديدة بنظام الأمم المتحدة أو قانون حقوق الإنسان إذا أرادت أن تشارك فيها مشاركة فعالة. أي يكفيكم ما لديكم من تجارب مستمدة من القوانين والسياسات التي تؤثر على الحقوق الجنسية في بلادكم، فهي كفيلة بأن تجعل منكم خبراء في المراجعة الدورية العالمية (UPR) لأن المراجعة الدورية العالمية (UPR) تُعنى بأوضاع حقوق الإنسان في البلد الذي تجري مراجعته. وعليه فإن هذا الدليل قد أُعِد ليخرج بما لديكم من تجارب وخبرات ودراية إلى محفل دولي يفعِّل إقرار حقوق الإنسان أينما كانت الحاجة إليها أشد، في حياتنا اليومية جميعا.

صور/ جان مارك فيري

مجلس حقوق الإنسان، جنيف

لماذا يتعاون ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

تسعى مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى تحقيق هدف مشترك، وهو النهوض بالحقوق الجنسية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. فإننا نجمع خبراتنا على اختلاف مجالاتها ذات الصلة للتأكد من أن الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة وكافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان تدرك أن الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان. وإن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، باعتباره أكبر شبكة عالمية تجمع مقدمي الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية، على علم أصيل ويتمتع بخبرات عملية عن مدى تأثر الشعوب بما يفرض عليهم من قوانين تحد من حقوقهم الجنسية. ويبذل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) جهوداً حثيثة مستنيرة في المراجعة الدورية العالمية (UPR) مستأنساً **بإعلانه للحقوق الجنسية** (انظر الفصل الأول من مجلد الموارد في قائمة القرص الرئيسي) الذي يقوم على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وغيرها من صكوك.

وإن ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI)، بصفته تحالف من المنظمات التي تبذل جهوداً حثيثة في سبيل النهوض بحقوق الإنسان في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على دراية شديدة بمعايير حقوق الإنسان وآلية عمل الأمم المتحدة وشبكة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين تتصل بمؤسسات حقوق الإنسان الدولية. ونعتقد أن المراجعة الدورية العالمية (UPR) ملتقى مهم وطبيعي نحشد فيه ما نبذله من جهود الدعوة لتشجيع المجتمع المدني على إطلاع الأمم المتحدة على تجاربه وخبراته في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها انتهاكات الحقوق الجنسية، كي تتحمل كل بلد من بلدان العالم مسؤولياتها حيال ممارساتها.

صورة للعاملين بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/ سبتمبر/2011

ورشة عمل لمشاركي مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عن المراجعة الدورية العالمية (UPR)، مجلس حقوق الإنسان، جنيف

لماذا يرغب ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) في مساعدتي على المشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

كثيراً ما هُمِّشت الحقوق الجنسية ونُحّيَت عن خطاب حقوق الإنسان، وذلك في الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وحركات حقوق الإنسان، بل وفيما بين منظمات المجتمع المدني ذاتها. وهذا التهميش يمكن إرجاعه إلى تسييس الجنسانية والمساواة بين الجنسين واتباع نهج ضيق الأفق في تناول حقوق الإنسان والمعارضة الدينية وإعراض متخذي القرار عن إعطاء الأولوية، مالياً وسياسياً، للحقوق الجنسية على الصعيد المحلي والتنظيمي والوطني والدولي.

هذا فضلاً عن أن عديداً من الدعاة والنشطاء ومقدمي الخدمات، الذين يتصدون لما يترتب على عدم المساواة بين الجنسين من تحديات ويعملون على دعم ضحايا العنف المرتكز على اختلاف النوع الاجتماعي وتوفير فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والخدمات، يفتقرون إلى الموارد الكافية والدعم والقدرات اللازمة للتعبير عن همومهم في إطار عمل خاص بحقوق الإنسان.

ويرغب ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في العمل مع المنظمات غير الحكومية والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والشباب والمعلمين والأكاديميين والمحامين والنقابات العمالية والجماعات المحلية ومقدمي خدمات الرعاية الصحية وكل من يلتزم بالحقوق الجنسية للتأكد من أن هناك من يسمع ويرى معاناة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بسبب جنسانيتهم أينما اتخذت القرارات ووضعت القواعد والأعراف. وتُعد المراجعة الدورية العالمية (UPR) منبراً لنشر هذه الدعوة، ونحن إذ نضع هذا الدليل، نسعى إلى تشجيع أكبر عدد ممكن من المنظمات والأفراد ومساعدتهم على المشاركة في هذه العملية.

المراجعة الدورية العالمية في الميدان

وقد تعاون ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والرابطة العضو بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في تايلاند مع رابطة تنظيم الأسرة في تايلاند (PPAT)، قبل إجراء المراجعة الدورية العالمية (UPR) لتايلاند في عام 2011، على إعداد عريضة أصحاب المصلحة للمراجعة الدورية العالمية (UPR) والمشاركة فيما يُبذل من جهود دعوية على الصعيد الوطني وفي مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. وقد استلهموا من تجارب رابطة تنظيم الأسرة في تايلاند (PPAT) في تقديم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية لعمال الجنس وتجارب ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) في تحرير تقارير أصحاب المصلحة وجهود الدعوة في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ فنجحوا في الكشف عن أن تجريم العمل الجنسي يحول دون حصول عمال الجنس على خدمات الرعاية الصحية ويحرم عمال الجنس من الحماية من العنف الجنسي والجسدي ويسهم في وصم عمال الجنس بوصمة عار. وكانت النتيجة أن أوصت فنلندا الحكومة التايلاندية بما يلي:

1. **"مزيد من جهود التصدي لتحديات حقوق الإنسان التي يواجهها جميع عمال الجنس."**

2. **"تطبيق منهج شمولي للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية يكفل وصول جميع عمال الجنس، وزبائنهم وأزواج زبائنهم وشركائهم، إلى ما يكفيهم من الخدمات الصحية والتثقيف الجنسي."**

ووافقت الحكومة التايلاندية على تنفيذ التوصية الأولى ووافقت على إعادة النظر في التوصية الثانية قبل شهر مارس 2012.

بم تفسر أهمية المراجعة الدورية العالمية (UPR) للحقوق الجنسية؟

إن حقوق الإنسان تتعلق بحرية البشر وحقهم في العيش بكرامة. وهذا يتطلب بيئة يستطيع كل من فيها أن يتحكم فيما يتعلق بجنسانيته من أمور ويقررها بحرية، بيئة تخلو من العنف أو الإكراه أو الترهيب في حياتهم الجنسية وتتيح لكل من فيها أن يحصل على التثقيف والخدمات والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وأن يتمتع بالحماية من أي تمييز على أساس ممارسة جنسانيته. وهي شروط تعرف بحقوق الإنسان التي تتعلق بالجنسانية أو بالحقوق الجنسية ببساطة، وعلى كل حكومة من حكومات بلدان العالم احترام هذه الحقوق الإنسانية الأساسية وحمايتها وتفعيلها. وللأسف إن جميع الحكومات لا تفي بما تقطعه من عهود، وخصوصاً إذا كانت تتعلق بالحقوق الجنسية، ويرغب ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) وملايين البشر غيرهما في أن يتغير هذا السلوك.

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) هي فرصة فريدة لنصرة هذا التغيير الذي نريده في العالم. فالمراجعة الدورية العالمية (UPR) هي العملية الوحيدة للأمم المتحدة التي تُخضِع كل دولة عضو من الدول الـ 193 أعضاء الأمم المتحدة لمراجعة سجل حقوق الإنسان بها كل أربع سنوات ونصف. وهي العملية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تجيز لأي دولة من الدول الأعضاء أن توجه أسئلة مباشرة لغيرها من الدول وتقدم لها توصيات تخص أوضاع حقوق الإنسان الوطنية بها. فجميع الدول الأعضاء، مهما كان حجمها أو نفوذها السياسي، عرضة للقواعد والإجراءات التدقيقية ذاتها، ويجب عليها أن تتجاوب مع كل توصية تقدمها لها غيرها من الدول الأعضاء.

أما دعاة حقوق الإنسان فبوسعهم أن يسخروا تجاربهم وخبراتهم في تنبيه الدول الأعضاء لتأثيرات القوانين والسياسات الضارة التي تطبقها الدولة قيد المراجعة، عن طريق عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)، ما يؤدي إلى تقديم توصيات بتغيير هذه القوانين والسياسات (انظر ص 35–37) لمزيد من المعلومات عن التوصيات). وعندئذ يجب على الدولة قيد المراجعة أن تتخذ موقفاً من التوصيات المقدمة إليها وتتقدم في غضون أربع سنوات ونصف بتقرير تتناول فيه مدى ما أحرزته من تقدم في تنفيذ ما وافقت عليه من التوصيات. **ولا يستدعي الأمر من كل دولة عضو سوى التقدم بتوصية تدرج الحقوق الجنسية في جدول أعمال حكومة أي دولة من الدول الأعضاء** وإجبار تلك الحكومة على الاستجابة لهذه التوصية (**انظر المراجعة الدورية العالمية (UPR) في الميدان – تايلاند**). وكلما تقدمت دولة عضو بتوصية في شأن الحقوق الجنسية، اقتربنا من تحقيق أهدافنا الوطنية والدولية نحو إقرار الحقوق الجنسية في حياتنا اليومية.

ردود الدولة العضو على توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) بعد 9 جلسات

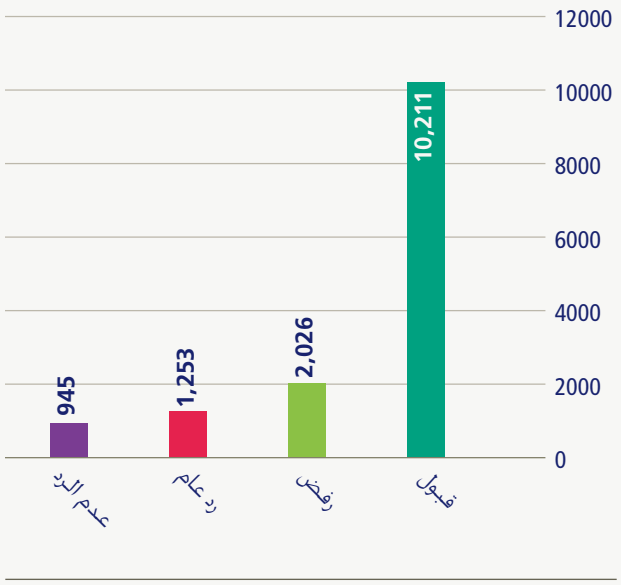

المصدر: www.UPR-info.org

”إن عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) طريقة سهلة وفعالة نسبياً في توجيه دعوة استباقية للحكومات ومحاسبتها على انتهاكات الحقوق الإنجابية والجنسية. وقد ساعد إطار عمل حقوق الإنسان الخاص بالمراجعة الدورية العالمية (UPR) على ممارسة مزيد من الضغط الشديد على الحكومة الأيرلندية لضمان اتساق قوانين الإجهاض الأيرلندية مع معايير حقوق الإنسان الدولية.“

نيال بيهان، رابطة تنظيم الأسرة الأيرلندية (IFPA)

بم تفسر أهمية المراجعة الدورية العالمية (UPR) للحقوق الجنسية؟

تركزت توصيات المراجعة الدورية العالمية على الالتزام إما بسياسة محددة أو إجراء إصلاح تشريعي

وقد بلغ عدد التوصيات[1] التي قُدِّمت للدول الأعضاء، على مدى أول ثلاثة أعوام من دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR) (2008–2010) 4,594 توصية دعت تلك الدول إلى تطبيق سياسة محددة أو إجراء إصلاحات تشريعية تعالج انتهاكات حقوق الإنسان.

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) تشكل فرصة طيبة لإجراء حوار وطني حول دور حقوق الإنسان في بلدكم. ويهيب مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالدول أعضاء الأمم المتحدة أن يتشاوروا على نطاق واسع مع المجتمع المدني في إعداد تقرير المراجعة الدورية العالمية (UPR) الخاص بكل منها. (**انظر صفحة 21 لمطالعة قائمة تضم اتفاقيات الأمم المتحدة ومعاهداتها وبروتوكولاتها ذات الصلة**). وهذه المشاورات يمكنها أن تصبح حافزاً للمجتمع المدني والحكومة ليجددا التزاماتهما ويضعا قوانين حقوق الإنسان في قلب قوانينهما وسياساتهما. أما دعاة الحقوق الإنسانية، فهم بحاجة إلى أن يصبحوا جزءاً من هذه المحادثات الوطنية، فهذا ما يكفل إبراز وأداء حق كل ذي حق في اتخاذ قرارات حرة مستنيرة في كل أمر يتعلق بالجنسانية والنوع الاجتماعي والإنجاب.

”إن ما يجعلني أشعر بثقة كبيرة في قدرتنا على تحقيق تقدم ملموس عن طريق هذه العملية أن هناك حوالي 2,500 توصية بشأن قضايا حقوق المرأة وحدها.“

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/كلو هول/قيرغيزستان

أعضاء تحالف الصحة الإنجابية في قيرغيزستان يشاركون في التخطيط الاستراتيجي والحوكمة ووضع السياسات التنظيمية.

1. www.UPR-info.org

بم تتميز المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

عملية شفافة

إن الشفافية تعطي المجتمع المدني ثقلاً يمكنه من مساءلة الحكومات عما تقطعه على نفسها من التزامات على مسمع ومرأى من العالم بأسره. وتُعد المراجعة الدورية العالمية (UPR) من أشد عمليات الأمم المتحدة شفافية.

- وجميع الوثائق المتعلقة بالمراجعة الدورية العالمية (UPR)، بما فيها تقارير الدول الأعضاء وتقارير أصحاب المصلحة وموجز تقارير المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة، متاحة على الموقع الإلكتروني **www.ohchr.org**

- ونهيب بالمجتمع المدني أن يتقدم إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بما لديه من تجارب عما يرتكب في بلاده من انتهاكات لحقوق الإنسان.

- وتستطيع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي مراقبة هذه المراجعة في حينها بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. وتذاع جميع جلسات المراجعة الدورية العالمية (UPR) بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف مباشرة على **http://www.unmultimedia.org/tv/webcast/c/un-human-rights-council.html**. أي نستطيع جميعاً أينما كنا أن نشاهد مراجعة كل بلد من البلدان في حينها أو فيما بعد.

- وما تتقدم به الدول الأعضاء من توصيات وأسئلة ينشر في تقرير محصلة المراجعة الدورية العالمية (UPR). وتُرسل الأسئلة التي توجهها الدول الأعضاء قبل المراجعة على الموقع الإلكتروني: **www.ohchr.org**

- ويجب على الدولة قيد المراجعة أن تصرح بموقفها من كل توصية تصدر عن غيرها من الدول الأعضاء. وتنشر ردودها في تقرير محصلة المراجعة الدورية العالمية أيضاً، وفي ملحق لهذا التقرير أو في أي منهما.

- ونهيب بالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني تقديم بياناتها عما تراه من ملحوظات في هذه المراجعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- ويجب على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن ترد بتقرير تقدمه إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كل أربعة أعوام ونصف تتناول فيه ما أحرزته (أو لم تحرزه) من تقدم نحو تنفيذ ما قبلته من توصيات.

مفتوحة لجميع الفاعلين في المجتمع المدني

إن جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تتمتع بالمصداقية يمكنها أن تشارك في عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)، وذلك بخلاف غيرها من عمليات الأمم المتحدة التي تلزم المنظمات غير الحكومية بأن تكون معتمدة تحمل صفة الأمم المتحدة (أو ما يُعرف بصفة اكوسوك (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)). وهذا يتيح قدراً من التنوع في أطراف المجتمع المدني الذين ربما لم يشاركوا الأمم المتحدة في هذه العملية من قبل.

فيديو

دور المنظمات غير الحكومية في المراجعة الدورية العالمية

الفعالية

لا يستدعي الأمر من كل دولة عضو سوى التقدم بتوصية تُذكر فيها دواعي قلقكم في عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)، ما يساعد على إدخال تغييرات تشريعية وتعديلات في السياسات المتبعة على الصعيد الوطني.

فرص دعوية عديدة

وليس هناك توجه نمطي نحو المراجعة الدورية العالمية (UPR) يصلح للجميع ولست بحاجة إلى المشاركة في كافة جوانب المراجعة الدورية العالمية (UPR) لتحقق النجاح المنشود.

يمكنك أن:

- تختار عناصر العملية التي تنوي المشاركة فيها
- تُعِد عريضة أصحاب المصلحة بنفسك أو بالتضامن مع غيرك
- تجري نشاطك الدعوي بنفسك أو بالتضامن مع غيرك
- تجري نشاطك الدعوي على الصعيد الوطني حصراً أو أن تسافر إلى جنيف
- تركز على قضية واحدة بعينها أو على قضايا متعددة

بم تتميز المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

رشيدة التكلفة

إن غالبية أنشطتك الدعوية سوف تجريها في بلادك، ولست بحاجة للتوجه إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. ويمكنك أن تحقق أهدافك الدعوية المنشودة دون أن تنفق كثيراً من المال إذا استثمرت في قليل من وقتك بإعداد عريضة وشاركت فيما يجرى من مشاورات على الصعيد الوطني والمحلي وأجريت أنشطتك الدعوية مع كبار متخذي القرار (كمسؤولي الحكومة والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وما إلى ذلك).

ولا تشترط أي خبرة في مجال حقوق الإنسان أو الأمم المتحدة

فإذا كنت على دراية بالقوانين والسياسات التي تعوق الناس عن اتخاذ قرارات حرة مستنيرة في المسائل التي تتعلق بالجنسانية والإنجاب والنوع الاجتماعي، فإنك مهيأ للمشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR) في بلدك.

الحكومات تشارك مشاركة نشطة في المراجعة الدورية العالمية (UPR)

بلغ عدد دول الأمم المتحدة الأعضاء التي خضعت للمراجعة الدورية العالمية خلال الأعوام الثلاثة الأولى من دورة المراجعة الدورية العالمية الأولى (2008–2010) 143 دولة عضو. وتلقت فيما بينها 14,335 توصية تناولت كيفية النهوض بسجلات حقوق الإنسان بها. وقبلت الدولة قيد المراجعة 70.74٪ من هذه التوصيات، أي 10,211 توصية[1].

اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة (PPFA)

مسيرة تنادي بالعدالة السياسية والاجتماعية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

"بالرغم من أنني قد أرى المراجعة الدورية العالمية (UPR) أمراً جديداً، فإنها عملية تخلو تماماً من المتاعب؛ فهي تكفل لي التعبير عما أؤمن به وأدعو إليه، ألا وهو الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية للجميع. ونظراً لأنني اشتغل بها كل يوم، فإنني أستمتع بالعمل في مجال الدعوة إلى الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية، بل وإلى المراجعة الدورية العالمية (UPR) ذاتها فيما بين عامة الناس."

باتايا بورا، رابطة تنظيم الأسرة في تايلاند

ما الذي تستطيع المراجعة الدورية العالمية (UPR) تحقيقه؟

إن الهدف الأساسي الذي تسعى المراجعة الدورية العالمية (UPR) إلى تحقيقه هو تعزيز حقوق الإنسان لجميع الشعوب. لهذا تُعد المراجعة الدورية العالمية (UPR) وسيلة فعالة لتعزيز ما يلي:

- ✔ إجراء تغيير ملموس في التشريعات والسياسات
- ✔ وضع برامج ونظم تكفل إعمال حقوق الإنسان أو أداءها
- ✔ شفافية أكبر في كيفية قيام الحكومات بتنفيذ القرارات التي تؤثر في إعمال حقوق الإنسان
- ✔ إجراء حوار أكثر تنظيماً عن قضايا حقوق الإنسان بين الحكومة والمجتمع المدني
- ✔ تطوير نظم المساءلة

إن إعمال الحقوق يتوقف على سلوكيات الناس وتوجهاتهم في أي بلد من البلدان، ومن ثم فإن تعميق وعيهم وتغيير أفكارهم وقلوبهم هي من مقومات النهوض بأوضاع حقوق الإنسان في أي بلد. وتقدم المراجعة الدورية العالمية (UPR) في هذا الصدد فرصاً عظيمة للمشاركة في حوار شعبي أشمل وتعزيزه حول قضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع البلدان. هذا فضلاً عن أنها تقدم فرصاً طيبة لجهود الدعوة الإبداعية والتنظيمية التي تقوم على الائتلاف وتتناول الحقوق الجنسية والإنجابية.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/نغويين-توان تران/كوت ديفوار

نساء مشردات داخلياً في مخيم دويكوي يتحدثن عن احتياجاتهن، كوت ديفوار.

كيف نهضت المراجعة الدورية العالمية (UPR) بالحقوق الجنسية؟

ونحن إذ نضع في اعتبارنا أن المراجعة الدورية العالمية (UPR) عملية جديدة نسبياً، نؤكد أنها قد حققت مكاسب كبيرة للحقوق الجنسية في الأمم المتحدة، كما يتبين من كثرة ما قدِّم من توصيات بشأن الحقوق الجنسية (انظر الرسم البياني يميناً) وعلى الصعيد الوطني، كما يتضح من تجربة قرغيزستان (أدناه).

المراجعة الدورية العالمية في الميدان

أقام ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) شراكة مع منظمة لابريز قرغيزستان التي تأسست في عام 2004 للدفاع عن حقوق السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية لإعداد عريضة أصحاب المصلحة الخاصة بالمراجعة الدورية العالمية (UPR) التي تبرز ما ترتكبه الشرطة من انتهاكات مستمرة ضد السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية وإنكار وثائق الهوية التي تبين النوع الاجتماعي الذي يعيشه مغايرو الهوية الجنسية. وقد قبلت حكومة قرغيزستان، خلال المراجعة الدورية العالمية (UPR) التي جرت لها في 2010، توصية جمهورية التشيك بأن "تعيد النظر في اتساق تشريعاتها الوطنية مع نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشأن عدم التمييز، لاسيما فيما يخص المرأة والأقليات العرقية وذوي الميول الجنسي أو الهوية الجنسية" وكذلك توصية أوروغواي بأن "تشدد تشديداً عملياً ما تفرضه من عقوبات في قضايا العنف المنزلي وخطف الفتيات للزواج والزواج الإجباري وتعدد الأزواج والتمييز ضد المرأة بسبب الميول الجنسية، وتعزيز آليات الحماية التي تكفل لضحايا العنف المنزلي حقوقهم."

ونتيجة لما تبذله لابريز من جهود دعوية متواصلة حول المراجعة الدورية العالمية (UPR)، فقد تلقت لابريز مؤخراً دعوة لتنظيم دورة تدريبية لمسؤولي الحكومة لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. والتزم مسؤولو الحكومة بإدراج قضايا هوية النوع الاجتماعي والميول الجنسي في خطة عمل قيرغيزستان الوطنية لتكون جزءاً لا يتجزأ منها.

في غضون السنوات الثلاث الأولى من المراجعة الدورية العالمية (UPR) (2008-2010)، تلقت 143 دولة عضو 14,335 توصية منها توصيات عديدة تتعلق بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية[2]:

إجمالي عدد التوصيات بعد 9 جلسات	القضية	أمثلة من التوصيات
2,494	حقوق المرأة	من جنوب أفريقيا إلى فرنسا – اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة المهاجرة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.
107	ختان الإناث	من السنغال إلى كوت ديفوار – تكثيف جهود التوعية المستمرة مع أعضاء المجتمع المدني في سبيل تقليل ختان الإناث، بل والقضاء عليه، في المستقبل.
51	مراضة الأمهات ومعدل وفاتهن	من نيوزيلندا إلى أفغانستان –إشراك المرأة في اتخاذ ما يخص صحة الأم من قرارات، بما في ذلك اتخاذ ما يتعلق بتصميم آليات الرعاية الصحية المحلية من قرارات، في محاولة لتعزيز جهودها الرامية إلى تقليل معدل وفيات الأمهات.
19	الإجهاض	من لوكسمبورغ إلى السلفادور – بدء حوار وطني حول حق المرأة في الصحة الإنجابية، بما في ذلك ما يتعلق بالنتائج المترتبة على القوانين المقيدة للإجهاض، بما في ذلك تجريم الإجهاض.
309	الميول الجنسي وهوية نوع الجنس	من فرنسا إلى بربادوس – تعديل قوانينها الجنائية التي تجرم العلاقات التي تنشأ بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس، وتتناول جرائم الاعتداء الفاحش والبذاءة الشديدة غامضة التعريف، لتتسق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالخصوصية وعدم التمييز.
188	العنف الجنسي	من الأرجنتين إلى بوروندي – تعديل النظام القانوني بحيث يُعاقب على جرائم العنف الجنسي والإساءة الجنسية، وألا يفلت المسؤولون عن هذه الجرائم من العقاب.
23	الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية	من البرازيل إلى نيجيريا – تعزيز فرص المرأة في الحصول على الرعاية الصحية وخصوصاً خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
102	فيروس نقص المناعة البشري	من الجزائر إلى جنوب افريقيا – تكثيف الجهود الرامية إلى تقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز في سياق ميثاقها الصحي الوطني، مع التركيز على المراهقين خصوصاً.
2	حقوق الإنسان وعمال الجنس	من أوروغواي إلى الولايات المتحدة الأمريكية – ضمان الحصول على الخدمات العامة مع إيلاء اهتمام خاص إلى ضعف عمال الجنس أمام العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

2. www.UPR–info.org

ما مزايا المشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

ويكمن الدافع الرئيسي لمشاركة الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني في المراجعة الدورية العالمية (UPR) في لفت الأنظار إلى انتهاك معين من انتهاكات حقوق الإنسان أملاً في الضغط على حكومة بلادها لتصحيح هذا الوضع. وفضلاً عن كسب التزام الحكومة بأن تتعامل مع أي انتهاك لأي حق من الحقوق، فإن المشاركة في المراجعة الدورية العالمية (UPR) تعود بفوائد متعددة في مجالات أخرى من بينها:

- المساهمة في تحقيق الأهداف الدعوية التنظيمية
- بناء تحالفات طويلة الأمد مع طائفة كبيرة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لدعم قضايا الحقوق الجنسية وحقوق الإنسان عموماً
- تمكين المتضررين الذين انتُهِكت حقوقهم من المطالبة بحقوقهم
- إبراز مؤسستك في صورة تعبر عن مصداقيتها لوسائل الإعلام، والأعضاء، والبرلمانيين، والممولين، والمجتمع المدني، والعملاء/المستفيدين من الخدمات. وهذا يمكنه أن يساعد في تكوين "رصيد للجهود الدعوية" يمكن استغلاله في المحافل الأخرى ذات الصلة
- تطوير علاقات مع مسؤولي الحكومة
- اجتذاب التغطية الإعلامية لقضايا الحقوق الجنسية
- زيادة القدرة على تطبيق نهج قائم على الحقوق لتقديم الخدمات والدعوة وتحليل السياسات
- الوصول إلى شبكات جديدة من الفاعلين في المجتمع المدني

صورة للعاملين بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/ سبتمبر/2011

المشاركون في ورشة عمل عن المراجعة الدورية العالمية يديرها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية.

التغيير الاجتماعي

إن مشاركتكم في المراجعة الدورية العالمية (UPR) من شأنها أن تُحدِث تغييراً اجتماعياً يمكن الناس من اتخاذ خيارات حرة مستنيرة فيما يتعلق بصحتهم وحياتهم الجنسية.

"ما من شك في أن عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) قد ساعدتنا في إبراز صورتنا على الصعيد الوطني. والأهم من ذلك أنها ساعدتنا في إبراز القضايا التي طالما أردنا من الحكومة أن تتناولها. وهذا ما يطمئننا إلى أن قضايانا بدأت تسير في مجراها وأن الحكومة تأخذ هذه القضايا على محمل الجد."

الفصل الثاني
حقوق الإنسان والجنسانية

حقوق الإنسان والجنسانية

إطار عمل حقوق الإنسان

الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان

صور الأمم المتحدة/جيه سي ماكيلوين

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان نافي بيلاي بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان عام 2011.

حقوق الإنسان والجنسانية

إن حقوق الإنسان تعني ضمان الحريات للجميع وحقهم في العيش بكرامة. وهذا يتطلب بيئة يستطيع كل من فيها أن يتحكم فيما يتعلق بجنسانيته من أمور ويقررها بحرية؛ بيئة تخلو من العنف أو الإكراه أو الترهيب في حياتهم الجنسية وتتيح لكل من فيها أن يحصل على التثقيف والخدمات والرعاية الصحية الإنجابية والجنسية، وأن يتمتع بالحماية من أي تمييز أساسه ممارسة جنسانيته. وهي شروط تعرف بحقوق الإنسان التي تتعلق بالجنسانية أو بالحقوق الجنسية بكل بساطة، وعلى كل حكومة من حكومات بلدان العالم احترام هذه الحقوق الإنسانية الأساسية وحمايتها وتفعيلها.

فيديو

ما هي حقوق الإنسان؟

المرجع – مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان 2011

إن حقوق الإنسان المتعلقة بالجنسانية تتناول طائفة واسعة من القضايا التي كثيراً ما تتداخل فيما بينها. وتشمل هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر:

- زواج الأطفال
- الحقوق الإنجابية
- الميول الجنسي
- هوية نوع الجنس والتعبير عنه
- العمل بالجنس
- العنف الجنسي
- العنف المنزلي
- الإساءة للأطفال
- العنف المرتكز على اختلاف النوع الاجتماعي
- المساواة بين الجنسين
- الصحة الجنسية
- ختان الإناث
- تعليم الجنسانية الشمولي القائم على الحقوق
- الحصول على المعلومات والتعليم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية بما فيها الإجهاض الآمن
- مراضة الأمهات ومعدل وفاتهن
- علاج العقم والمساعدة على الإنجاب
- الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وعلاجه والعناية منه، بما في ذلك المشورة والاختبار الطوعيان السرِّيان
- خدمات الرعاية الصحية لحاملي فيروس نقص المناعة البشري
- حقوق عدم التمييز لمن يعيشون بفيروس نقص المناعة البشري
- حقوق المعاقين في عدم التمييز
- تمكين النساء والفتيات
- أوجه التداخل بين الجنسانية والدين والفقر والعنصرية أو أي منهم
- القتل دفاعاً عن الشرف
- حق المراهقين في الحصول على معلومات وتعليم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- الزواج القسري
- الإعقام غير التطوعي
- وأي قضية أخرى تؤثر على التمتع بالحقوق الجنسية.

إن الحقوق الجنسية تطلق، عند تناول هذه القضايا، صدى عميقاً في بوتقة معايير حقوق الإنسان الحالية وأعرافها، بما فيها الحق في الخصوصية وحرية الفكر والتعبير والتحرر من العنف والحق في التعليم والمعلومات والحق في المساواة والتحرر من جميع صور التمييز والحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغة.

إطار عمل حقوق الإنسان

فحقوق الإنسان عبارة عن الحقوق والحريات الأساسية التي يحق لكل شخص أن يتمتع بها، لأنها بكل بساطة حقوق إنسانية. فكل شخص يحق له أن يتمتع بحقوقه الإنسانية دون تمييز من أي نوع.

فحقوق الإنسان تتسم **بتداخلها وترابطها وعدم إمكانية التصرف فيها أو تجزئتها** وتحميها طائفة من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الملزمة بموجب القانون الدولي. ومن واجب الحكومات أن تحترمها وتحميها وتفعلها مهما كانت الأعراف الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية التي قد تسود بلداً ما على الصعيد الوطني. (**انظر صفحة 21 لمطالعة قائمة تضم معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها وبروتوكولاتها ذات الصلة**)

حقوق الإنسان للجميع

ترابطها وتشابكها: إن تفعيل كل حق من حقوق الإنسان يؤثر على كافة الحقوق الأخرى. أي أن قضاء كل حق من هذه الحقوق يتوقف على قضاء الحقوق الأخرى. فضمان الحق في التمتع بالصحة يستلزم إعمال الحق في التعليم والمعلومات ليعرف كل شخص كيف يحمي نفسه من المرض وكيف يحصل على الرعاية الصحية التي تلبي احتياجاته.

عدم قابليتها للتصرف فيها: نحن جميعاً نستحق حقوق الإنسان لأننا بشر. وهذه الحقوق لا يمكن لأي شخص أن ينتزعها من آخر أو يتنازل عنها لآخر مهما كان عمره أو نوعه الاجتماعي أو عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو ميوله الجنسي أو وضعه الاجتماعي الاقتصادي أو إعاقته أو وضعه من حيث فيروس نقص المناعة البشري أو وضعه الصحي أو غير ذلك من أوضاع.

عدم قابليتها للتجزئة: ما من حق يفوق غيره أهمية. وينبغي ألا نتناول أي حق بمعزل عن غيره من الحقوق.فجميع الحقوق مترابطة فيما بينها. والحرمان من أي حق يمكنه أن يحول دون قضاء حقوق عديدة أخرى.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/باول بِل/المملكة المتحدة

إحياء الذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي في لندن عام 2011.

تقوم حقوق الإنسان على المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تشمل **عدم التمييز والكرامة والمساواة**. ويستلهم إطارُ عمل حقوق الإنسان هذه المبادئ ويهتدي بها بينما يتطور تطوراً مستمراً يؤهله للتصدي لما يستجد من التحديات والتعامل مع ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان. وإن مبادئ عدم التمييز والكرامة والمساواة هي أساس كافة الحقوق الجنسية.

احترامها وحمايتها وتفعيلها

احترامها - يجب ألا تتدخل الحكومات في حقوق الإنسان المكفولة لكل شخص وألا تضع أي عراقيل تحول دون تمتعه بحقوق الإنسان التي يكفلها له القانون والسياسات أو الممارسات المتبعة.

حمايتها - يجب أن تتخذ الحكومات خطوات تحول دون انتهاك الغير لحقوق الإنسان المكفولة للآخرين.

تفعيلها - يجب أن تتخذ الحكومات خطوات فعالة لتصحيح أوضاع المؤسسات والإجراءات، بما فيها عن طريق تخصيص الموارد اللازمة، التي تمكن الناس من المطالبة بحقوقهم الإنسانية والتمتع بها.

إطار عمل حقوق الإنسان

الجنسانية والتنمية

طالما كان هناك اعتراف بالعلاقة التي تربط بين إعمال هذه الحقوق وما أحرز من تقدم نحو النهوض بها. ويعد الفرد هو المحور الأساسي للنهوض بها، شأنها شأن حقوق الإنسان. ويرى كثير من كبار الدعاة إليها وخبراء حقوق الإنسان والنهوض بها أن الحكومات، إذا لم تعترف اعترافاً كاملاً بالحقوق الجنسية، سوف تعجز عن الوفاء بالتزاماتها نحو حقوق الإنسان ولن تحقق كثيراً من أهدافها الإنمائية المتفق عليها دوليا. فالتمييز ووصمة العار والعنف ترتبط بالجنسانية وتحول دون إشراك المهمَّشين في تنمية بلادهم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً. وبهذا نحتاج إلى إيجاد بيئة مواتية تقر بأن الجنسانية جزء أصيل من الإنسانية، ويعترف بها القانون الدولي، كي يتسنى لهؤلاء المهمشين أداء دور ديمقراطي يمثلهم تمثيلاً حقيقياً في توجيه مسيرة بلادهم التقدمية والتأثير فيها.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/جون سباول/كولومبيا

ورشة عمل للمثليين بدعم من شبكة سانتا ماريا، بوغوتا.

الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان

إن الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان المتصلة بالجنسانية، وتسهم إسهاماً مباشراً في حرية الجميع والمساواة بينهم وكرامتهم.

أما الجنسانية فإنها أحد الجوانب المحورية التي تميز كل إنسان في جميع مراحل حياته، ومع أن الجنسانية قد تشمل: النشاط الجنسي وهويات النوع الاجتماعي والميول الجنسي والشبق واللذة والحميمية والإنجاب، فإنها أبعاد لا يمكن دائماً التعرض لها أو التعبير عنها جميعاً. وتتأثر الجنسانية بتفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والسياسية والثقافية والأخلاقية والقانونية والتاريخية والدينية والروحية. ويمكن التعرض للجنسانية والتعبير عنها في الأفكار والأوهام والرغبات والمعتقدات والمواقف والقيم والسلوكيات والممارسات والعلاقات.

وليس هناك تعريف للحقوق الجنسية اتفِق عليه دولياً، فهي مفهوم ما زال يتطور في القانون الدولي. وقد عُرِّفت الحقوق الجنسية في بعض الأحيان تعريفاً ضيقاً بأنها حقوق تتعلق بالميول الجنسي وهوية النوع الاجتماعي، مثلما عُرِّفت في أحيان أخرى تعريفاً حصرياً في سياق الحقوق الإنجابية. ومع هذا، **فإن الحقوق الجنسية تشتمل على الجنسانية البشرية بكل عناصرها، بما فيها الحقوق التي تتعلق بالميول الجنسي وهوية النوع الاجتماعي والتعبير والإنجاب، غير أنها لا تقتصر على عناصر الجنسية المذكورة.**

الجنسانية والإنجاب

تُعد الجنسانية عاملاً أساسياً في كل ما يُتخذ تقريباً من القرارات المتعلقة بالإنجابية، غير أنها تشكل جانباً جوهرياً من جوانب الإنسانية، سواء رغب الإنسان في الإنجاب أو لم يرغب. فالجنسانية ليست مجرد وسيلة يلبي بها الأفراد مصالحهم الإنجابية فحسب. وينبغي حماية أحقية المرء في أن يجرب ويستمتع بالجنسانية بغض النظر عن الإنجاب وكذلك الإنجاب بغض النظر عن الجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص بمن يُحرمون من هذا الحق، في الماضي والحاضر.

إن الجنسانية جزء لا يتجزأ من الإنسان في كل مجتمع من مجتمعات العالم. وفي حين أن كل فرد يعيش جنسانيته طوال حياته بطرق مختلفة تتأثر بمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يجب أن تصبح حماية حقوق الإنسان التي تتعلق بالجنسانية وتعزيزها جزءاً من الوجود اليومي لجميع البشر أينما كانوا.

ويمر الأفراد بعقبات متعددة تحول دون قضاء حقوقهم الجنسية. والمساواة الحقيقية تتطلب إزالة هذه العقبات ليتمتع مختلف الأفراد بحقوقهم الأساسية وحرياتهم وأن يكونوا في ذلك على قدم المساواة مع الآخرين.

وتشمل الحقوق الجنسية مجموعة واسعة من الحقوق التي تتصل بجنسانية الفرد ذاته، بما فيها (على سبيل المثال لا الحصر):

- حقه في **عدم التمييز** على أساس الجنس والجنسانية والنوع الاجتماعي وهوية النوع الاجتماعي والتعبير، والميول الجنسي والسلوك الجنسي أو تاريخه، والحالة الاجتماعية والحالة الصحية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشري والعمر وآرائه السياسية أو غيرها، ولأي سبب آخر يتعلق بجنسانية الفرد، سواء كان كل هذا فعلي أو ضمني.

عدم التمييز

إن الحقوق الجنسية، شأنها شأن غيرها من حقوق الإنسان، تقوم على مبدأ عدم التمييز. فالحقوق الجنسية تسعى إلى تمكين من كانت أصواتهم وحقوقهم تتعرض للتهميش بحكم العادة، وعانوا من التمييز ضدهم بسبب كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهكذا فإن الحقوق الجنسية تسعى إلى تمكين الفقراء والمستضعفين المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان ومن لا يحصلون على خدمات لائقة من الهياكل الحكومية، كالنساء والشباب والمهاجرين ومن يعيشون في المؤسسات وعمال الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال مثلهم والنساء اللاتي يمارسن الجنس مع نساء مثلهن والمثليين والسحاقيات أو مشتهي الجنسين أو مغايري الهوية الجنسية ومن يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري والفتيات اللاتي يجبرن على الزواج المبكر والمعاقين والفتيات الحوامل ومن لديهن أطفال أو أي منهن، كي يتسنى لهم جميعاً العيش بحرية دون خوف من عنف أو تمييز أو وصمة عار تلاحقهم.

الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان

- حق الجميع، ومنهم الشباب، في أن **يشاركوا** في قرارات وضع السياسات التي تؤثر على حياتهم بدون عراقيل رسمية أو غير رسمية مثل العمر ومؤهلات الزواج وحالتهم الصحية كأن يكونوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشري أو الأعراف التمييزية الخاصة بالجنس والصور النمطية والأفكار المسبقة التي تستبعد أو تقيد مشاركة الأشخاص على أساس أفكار تتعلق بالنوع الاجتماعي واللياقة الجنسية.

- حق الفرد في **الحياة والتحرر والأمن وسلامة جسده وعدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية اللاإنسانية المهينة** كي يتمكن كل شخص من التعبير عن جنسانيته بدون عنف أو إكراه. وهذا يشمل حقوق عدم التعرض للعنف الجنسي وختان الإناث والزواج المبكر أو القسري والقتل دفاعاً عن الشرف والحمل القسري أو الأمومة والتعقيم القسري والبحوث الطبية الإجبارية والاختبار أو الاحتجاز الذي يتعلق بجنسانية الشخص الفعلية أو الضمنية وتسليمه أو طرده إلى بلد آخر حيث يتعرض للاضطهاد على أساس جنسانيته.

- الحق في **الخصوصية** التي تشمل حق كل فرد في أن يتمكن من اتخاذ قرارات حرة مستنيرة في جنسانيته وسلوكه الجنسي وعلاقته الحميمية بدون تدخل تعسفي. وهذا يشمل الحق في السرية فيما يخص الخدمات والرعاية الصحية الإنجابية والجنسية وحقوق الجميع في التحكم في الإفصاح عن أي معلومات تتعلق باختياراتهم الجنسية وتاريخهم الجنسي وشركائهم الجنسيين وغير ذلك من أمور تتعلق بالجنسانية.

- الحق في **الاستقلالية الشخصية والاعتراف بها أمام القانون** وهذا يشمل حقوق كل شخص في التحكم في كل الأمور المتعلقة بجنسانيته واتخاذ أي قرارات فيها بحرية، وفي اختيار شركائه الجنسيين.

والتعبير عن نوعه الاجتماعي بالطريقة التي يراها، والسعي لتجربة قدراته الجنسية كاملة والإحساس باللذة في إطار عدم التمييز ومع المراعاة الكاملة لحقوق الآخرين وفي تطور إمكانيات الأطفال. وفي وثائق الهوية التي تشير إلى هوية نوعه الاجتماعي التي يحددها ذاتياً، وألا يكون عرضة للقوانين التي تجرم العلاقات الجنسية القائمة على الرضا تجريماً تعسفياً، وعدم إجباره على الخضوع لإجراءات طبية بما فيها التعقيم أو جراحة تغيير الجنس كشرط للاعتراف القانوني بهوية النوع الاجتماعي، وعدم تعرضه لضغط يجبره على إخفاء جنسه أو عمره أو نوعه الاجتماعي أو هوية نوعه أو ميوله الجنسي أو قمعها أو إنكارها.

- الحق في **حرية الفكر والرأي والتعبير**، وهو بدوره يشمل حق كل شخص في اعتناق ما يراه من أفكار في الجنسانية والحقوق الجنسية وفي التعبير عنها بدون تدخلات تعسفية أو قيود على أساس المعتقدات الثقافية السائدة أو الأيديولوجيات السياسية أو المفاهيم التمييزية للنظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو الأمن العام.

- الحق في **التجمع السلمي وتكوين الجمعيات**، وهذا يشمل حق كل شخص في تأسيس الجماعات والتنظيمات والانضمام إليها وإنشائها وتطوير وتبادل ونشر ونقل المعلومات والأفكار التي تتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحقوق الجنسية والصحة الجنسية والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين والتعبير عن النوع الاجتماعي والجنسانية والميول الجنسي وهوية النوع الاجتماعي عن طريق أي وسيلة في إطار يكفل الأداء التام لحقوق الجميع وحرياتهم.

الحقوق الجنسية والاتفاقيات الدولية

ومع أن الحقوق الجنسية ليست صريحة بيّنة، فقد نص عليها عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية ضمناً. ومن بينها:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)**
- **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)**
- **العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)**
- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)**
- **اتفاقية حقوق الطفل (CRC)**
- **الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين (ICRPD)**
- **الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)**
- **برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)**
- **منهاج عمل بكين (BPfA)**

الحقوق الجنسية من حقوق الإنسان

- الحق في **ثمار التقدم العلمي وأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية**، وهذا يشمل المقومات الأساسية لصحة كل شخص وحقه في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والإصرار على ممارسة الجنس بأمان للحيلولة دون حدوث حمل غير مرغوب فيه والإصابة بعدوى تنتقل إليه جنسياً، ومنها فيروس نقص المناعة البشري، والمشاركة في وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات التي تتعلق بالصحة العامة في مجتمعاتهم، والحصول على الخدمات الصحية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للأفراد والمجتمعات المهمشة، والحصول على الخدمات والرعاية الصحية بعيداً عن تأنيب ضمير من مقدمي الخدمات الصحية، والحصول على معلومات عن الحقوق الجنسية التي تتعلق بالصحة، والحصول على أفضل ما يتاح من الخدمات الصحية على أساس علمي وبحثي سليم، والحصول على تقنيات الصحة الإنجابية أو خدماتها أو التدخل الطبي دون تمييز أو رفضها.

- الحق في **التعليم والإعلام** عموماً لاسيما التعليم الجنساني الشمولي ونشر المعلومات في المجتمعات المحلية والمدارس والخدمات الصحية التي تهدف إلى محو وصمة العار والتمييز الذي يتعلق بالجنسانية وتطوير مهارات التفاوض في إقامة علاقات متكافئة، وتمكين الشباب من المشاركة في تحديد ما يوضع من سياسات الصحة الجنسية وسياسات التعليم الجنساني وتوفير ما يكفي من المعلومات اللازمة بلغة مفهومة على نحو يكفل للشباب اتخاذ قرارات حرة مستنيرة ترضيهم تماما الرضا فيما يتعلق بحياتهم الجنسية والإنجابية، بما فيها كيفية ممارستهم الجنس ومع من يمارسونه ومتى يمارسونه.

- **إن الحق في اختيار الزواج أو عدمه، وفي إقامة أسرة أو التخطيط لها، وفي اتخاذ قرار بشأن كيفية الحصول على الأطفال ووقته،** يتطلب بيئة تعترف فيها القوانين والسياسات بالتنوع الأسري ويشمل حق إتمام الزواج أو إقامة علاقة شراكة بحرية ورضى تام، وفي رفض إتمام الزواج أو غيره من علاقات الشراكة، والحصول على ما يلزم من معلومات وتثقيف والوسائل اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإنجاب وتكوين الأسرة بما في ذلك المشورة وغيرها من خدمات تتعلق بمنع الحمل والتبني والإنجاب والخصوبة وإنهاء الحمل، بغض النظر عن الحالة العائلية. فجميع النساء، بمن فيهن الشابات، من حقهن الحصول على المعلومات والتثقيف والخدمات اللازمة لحماية صحتهن الإنجابية والتي تضمن لهن أمومة سليمة وإجهاضاً آمناً، وتكون جميعها في متناولهن ومقبولة وملائمة لهن.

- **الحق في المحاسبة ورد الاعتبار** الذي يتضمن حق كل شخص في اتخاذ تدابير فعالة وافية ومتاحة ومناسبة، تربوية وتشريعية وقضائية وغيرها، تكفل وتطالب كل من يقع عليهم واجب احترام الحقوق الجنسية بأن يكونوا في موضع مساءلة بشأنها. وهذا يتضمن القدرة على مراقبة إعمال الحقوق الجنسية والوصول إلى إجراءات تصحيحية لانتهاكات الحقوق الجنسية، بما في ذلك رد الاعتبار عن طريق الاسترداد والتعويض والترضية وضمان عدم التكرار وغيرها من الوسائل. وهذا يتضمن أيضاً الحق في مساءلة الجهات الفاعلة غير الحكومية ممن تؤثر أفعالهم أو عدمها على تمتع الآخرين بما لهم من حقوق الإنسان والتزامات الدول باتخاذ خطوات تمنع الغير من انتهاك حقوق الأخرين الجنسية.

حقوق من هم دون الثامنة عشرة من العمر

إن الحقوق وسبل الحماية المكفولة لمن هم دون الثامنة عشرة من العمر تختلف عن نظيرتها المكفولة للبالغين نظراً لأن بعضها سوف يتعلق بمرحلة الطفولة والصبا والمراهقة، وهي علاقة تختلف في قوتها وضعفها باختلاف الأوقات التي نمر بها في هذه المراحل.

هذا فضلاً عن أن مفهوم تطور القدرات، الذي يقوم على مبادئ الاحترام والكرامة، يسعى إلى تحقيق التوازن بين إمداد الأطفال بالحماية التي يحتاجون إليها والاعتراف بهم كعناصر فاعلة في حياتهم الخاصة وفي ممارسة حقوقهم الإنسانية. ويجب على الحكومات أن توفر للأطفال بيئات تمكنهم من إبراز أقصى ما لديهم من قدرات وتنظر بعين الاحترام لقدرتهم على المشاركة في اتخاذ قرارات في حياتهم وتحمل مسؤوليتهم عنها. ويجب إدراك التوازن بين الاستقلالية والحماية.

الفصل الثالث
فهم آلية عمل المراجعة الدورية العالمية

ما المقصود بالمراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

كيف تقرر الدولُ الأعضاءُ القضايا التي يتعين تناولها في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

حقائق سريعة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تمثال الكرسي المكسور، أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف، ويرمز إلى التصدي للألغام الأرضية والقنابل العنقودية.

ما المقصود بالمراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) عملية فريدة وجديدة نسبياً، وهي إحدى عمليات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تهدف إلى النهوض بأوضاع حقوق الإنسان في الدول أعضاء الأمم المتحدة التي يبلغ عددها 193 بلداً. وتقضي هذه العملية بأن تقوم كل دولة عضو بالأمم المتحدة بتفقد سجلات حقوق الإنسان في كل دولة أخرى من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مباشرة، وذلك مرة كل أربع سنوات ونصف. وتتقدم الدول الأعضاء للدولة قيد المراجعة بتوصيات حول كيفية وفائها بالتزاماتها نحو حقوق الإنسان ضمن سياق معين من القوانين والسياسات. وتقرر الدولة قيد المراجعة ما تقبله من بين هذه التوصيات وتوافق على تنفيذه قبل حلول موعد المراجعة التالية بعد أربع سنوات ونصف. وفي السنوات الثلاث الأولى من المراجعة الدورية العالمية (UPR) (2008–2010)، بلغ عدد التوصيات التي قبلتها 143 دولة عضو بالأمم المتحدة أكثر من 10,000 توصية من واقع 14,000 توصية تقريباً **(انظر الشكل التوضيحي في صفحة 9)**.

وتكمن فعالية عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) في العنصرين التاليين:

(1) أن الدول الأعضاء (وليس الخبراء كما كانت العادة) هي التي تتقدم بالتوصيات لغيرها من الدول الأعضاء، ما يمنح هذه القضايا ثقلاً سياسياً؛

(2) أن الدولة قيد المراجعة هي التي تتقدم بموقفها من كل توصية. وهذا من شأنه أن يعزز الشفافية لأن المجتمع المدني يعلم علم اليقين عندئذ بموقف الحكومة من أي قضية، ما يؤدي إلى وضع استراتيجيات دعوية أكثر فعالية.

فيديو

عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)

المرجع – www.UPR-info.org

ما سبب إنشاء المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

لقد انطلقت عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) مع إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2006. وهذا بعد أن جاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلفاً للجنة حقوق الإنسان التي تبنت التسييس والانتقائية منهجاً. وظهر هذا جلياً في تجنبها التعامل مع قضايا حيوية معينة وأوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة (عادة ما كانت قوية سياسياً)؛ فتعرضت اللجنة لنقد متكرر له ما يبرره من الأسباب. فكانت المراجعة الدورية العالمية (UPR) محاولة لضمان تجنب التسييس والانتقائية عن طريق التدقيق المنتظم في سجل حقوق الإنسان بكل بلد على أساس من العدل والمساواة.

ما هي قضايا حقوق الإنسان التي تخضع للبحث والتدقيق في إطار المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

تُراجَع التزامات كل دولة عضو بحقوق الإنسان التي وردت فيما يلي:

- ميثاق الأمم المتحدة؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- صكوك حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها؛ على سبيل المثال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها.
- التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقطعها الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تعهدت بها عند ترشحها للانتخاب في مجلس حقوق الإنسان؛
- القانون الإنساني الدولي الساري

إن كافة معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحدد طائفة من استحقاقات حقوق الإنسان التي يتعين على جميع الدول الأعضاء الالتزام بها. فإذا كانت القضية التي ترغب في تناولها تتعلق بحق من الحقوق التي تتضمنها معاهدة لم تصدق عليها الدولة قيد المراجعة، فيجوز للدول أعضاء الأمم المتحدة أن تتقدم بتوصية بشأن القضايا التي تتعلق بالحقوق الواردة في تلك المعاهدات.

كيف تقرر الدولُ الأعضاءُ القضايا التي يتعين تناولها في المراجعة الدورية العالمية (UPR)؟

إن توصيات الدول الأعضاء تقوم على المعلومات الواردة في ثلاث وثائق، هي:

1. **تقرير الدولة العضو** الذي تعده حكومة البلد قيد المراجعة، بما فيه القوانين والسياسات وأفضل الممارسات والتحديات التي تتعلق بوضع حقوق الإنسان في ذلك البلد. ويجب ألا يتجاوز عدد صفحات تقرير الدولة العضو 20 صفحة على أن يُقدم قبل إجراء المراجعة بـ 12 أسبوع عموماً.

2. **التقرير الجامع** الذي يضم ما يتوفر لدى الأمم المتحدة من معلومات، ويعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من واقع وثائق الأمم المتحدة الرسمية التي تشتمل على كافة المعلومات التي تتناول أوضاع حقوق الإنسان في البلد قيد المراجعة. وعادة ما يشتمل هذا التقرير على موجز وثائقي يضم ما ورد عن هيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان من ملحوظات وتوصيات، وما يعده مقررو الأمم المتحدة الخاصون من تقارير البعثات القطرية، وما يصدر عن وكالات الأمم المتحدة من تقارير. وهذا التقرير الموجز لا يجوز أن يزيد عن 10 صفحات، ويصدر التقرير قبل إجراء المراجعة الدورية العالمية (UPR) للدولة العضو بستة أسابيع عموما.

3. معلومات موثوق بها وذات مصداقية ويقدمها المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ويقدمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان موجزة في **تقرير أصحاب المصلحة الموجز**. ولا يجوز أن يزيد هذا التقرير عن 10 صفحات، ويصدر التقرير قبل إجراء المراجعة الدورية العالمية (UPR) للدولة العضو بستة أسابيع عموما. أما المعلومات التي يقدمها المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بغرض إدراجها في تقرير أصحاب المصلحة الموجز فإنها مطلوبة قبل إجراء المراجعة الدورية العالمية (UPR) بفترة تتراوح بين خمسة أشهر وسبعة عموما.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/ سنيف سايبل/فلسطين

زوجان يتلقيان المشورة ووسائل منع الحمل بإحدى العيادات المحلية في الضفة الغربية.

حقائق سريعة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

فيديو

ما هو مجلس حقوق الإنسان

المرجع – مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان 2011

ما هو مجلس حقوق الإنسان؟

أنشيء مجلس حقوق الإنسان في عام 2006 ليحل محل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو الهيئة الرئيسية التي تعنى بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وتقع على عاتقه مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

ماذا تعرف عن أعضاء مجلس حقوق الإنسان؟

يتألف مجلس حقوق الإنسان من 47 بلد تُنتخب لفترة ولاية تمتد ثلاث سنوات، ولا يجوز لأي بلد منها أن تمضي أكثر من ولايتين متتاليتين. ويُخصص لكل منطقة في العالم عدد معين من المقاعد بما يكفل تمثيلاً متساوياً في عضوية مجلس حقوق الإنسان. ومع أن عدد الأعضاء المصوتين لا يتجاوز 47 عضواً في مجلس حقوق الإنسان (انظر الصفحة التالية)، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 يحق لها أن تراقب عمل المجلس، بما فيه المراجعة الدورية العالمية (UPR)، وتشارك فيه.

أين يقع مجلس حقوق الإنسان؟

يقع مقر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف، سويسرا.

ما هي آلية عمل مجلس حقوق الإنسان؟

يتولى المجلس تفعيل سبل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عن طريق:

- تقديم توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان العالمية وأوضاع حقوق الإنسان في بلدان معينة
- دراسة الشكاوى المقدمة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو التي تقدمها المنظمات غير الحكومية نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان
- تعيين خبراء مستقلين (يشار إليهم باسم "الإجراءات الخاصة") لاستعراض انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان محددة ودراسة قضايا حقوق الإنسان العالمية
- إجراء مناقشات مع الخبراء والحكومات بشأن قضايا حقوق الإنسان
- تقييم سجلات حقوق الإنسان بجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي يبلغ عددها 193 دولة كل أربع سنوات ونصف عن طريق إخضاعها للمراجعة الدورية العالمية (UPR)

حقائق سريعة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الدول الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان

الدولة العضو	انتهاء ولايتها
أنغولا	2013
النمسا	2014
بنغلاديش	2012
بلجيكا	2012
بنين	2014
بوتسوانا	2014
بوركينا فاسو	2014
الكاميرون	2012
تشيلي	2014
الصين	2012
الكونغو	2014
كوستاريكا	2014
كوبا	2012
جمهورية التشيك	2014
جيبوتي	2012
الاكوادور	2013
غواتيمالا	2013
هنغاريا	2012
الهند	2014
أندونيسيا	2014
إيطاليا	2014
الأردن	2012
الكويت	2014
قرغيزستان	2012
ليبيا[3]	2013
ماليزيا	2013
جزر المالديف	2013
موريتانيا	2013
موريشيوس	2012
المكسيك	2012
نيجيريا	2012
النرويج	2012
بيرو	2014
الفلبين	2014
بولندا	2013
قطر	2013
جمهورية مولدوفا	2013
رومانيا	2014
الاتحاد الروسي	2012
المملكة العربية السعودية	2012
السنغال	2012
إسبانيا	2013
سويسرا	2013
تايلاند	2013
أوغندا	2013
الولايات المتحدة الأمريكية	2012
أوروغواي	2012

3 علقت الجمعية العامة حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان في 1 مارس 2011 وأعيدت في 18 نوفمبر 2011.

الفصل الرابع
المشاركة في عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR)

نظرة عامة على دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR)

1. مرحلة الإعداد للمراجعة الدورية العالمية (UPR)

- إعداد عريضة أصحاب المصلحة
- تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات
- المشاركة فيما يجري من مشاورات الدولة العضو
- العمل في ائتلاف مع المجتمع المدني
- المشاركة في الجهود الدعوية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة

2. خلال مرحلة المراجعة

3. مرحلة تبني تقرير المحصلة

4. مرحلة التنفيذ

المعلمون الأقران لدى الرابطة السنغالية لرفاهية الأسرة يقدمون مشورتهم وخدماتهم عبر مراكز الشباب المحلية. داكار.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/جنيفر ووتسايد/السنغال

نظرة عامة على دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR)

سوف تكون كل دولة عضو قد خضعت للمراجعة للمرة الأولى بحلول نهاية شهر مارس 2012، ما يمثل نهاية دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR) الأولى. وسوف تبدأ دورة جديدة من المراجعة الدورية العالمية (UPR) في شهر يونيو 2012 لتبدأ العملية من جديد. وفي هذه المرة سوف تخضع كل دولة عضو للمراجعة في غضون فترة أربع سنوات ونصف. وسوف تتم مراجعة 42 دولة عضو على مدى جلسات المراجعة الدورية العالمية (UPR) الثلاث، ما يعني مراجعة 14 دولة عضو في كل جلسة. وسوف تعقد الجلستان الأوليان من المراجعة الدورية العالمية (UPR) في يونيو وأكتوبر من عام 2012.

وسوف يُراجع ما أحرزته كل دولة عضو من تقدم منذ أول مراجعة لها وكذلك كل جديد أو عالق من قضايا حقوق الإنسان بالدولة المعنية. وسوف تجري مراجعة كل دولة عضو في هذه الدورة الثانية وفقاً لنفس النظام المتبع في الدورة الأولى. انظر أدناه لتعرف الموعد المحدد لمراجعة بلدك. ولا يُسمح للدول الأعضاء بتأجيل مراجعاتها إلا لظروف استثنائية (مثلما سمح لهايتي بتأجيل مراجعتها بسبب الزلزال المدمر الذي ضربها. وحتى في هذه الحالة، فإن قرار التأجيل لم يتخذ إلا بقرار من مجلس حقوق الإنسان بعد انعقاد جلسة خاصة بشأن هايتي).

مراحل دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR)

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) عملية دورية، أي أن كل دولة عضو سوف تختلف مرحلتها في هذه العملية باختلاف الوقت الذي تجري فيه وسوف تنتقل دائماً نحو مراجعتها التالية. وكل عضو من المجتمع المدني يرغب في أن يشارك في المراجعة الدورية العالمية (UPR) من المهم أن يتحقق من المرحلة التي تمر بها بلاده حالياً في دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR). وهناك عديد من الفرص الطيبة التي يستطيع المجتمع المدني أن يغتنمها للمشاركة في مختلف مراحل الدورة، ولست بحاجة لأن تشارك في كل مرحلة لتكلل جهودك الدعوية بالنجاح.

مراجعة مجلس حقوق الإنسان الدورية العالمية (الدورة الثانية)

	الجلسة 13 (2012)	الجلسة 14 (2012)	الجلسة 15 (2013)	الجلسة 16 (2013)	الجلسة 17 (2013)	الجلسة 18 (2014)	الجلسة 19 (2014)	الجلسة 20 (2014)	الجلسة 21 (2015)	الجلسة 22 (2015)	الجلسة 23 (2015)	الجلسة 24 (2016)	الجلسة 25 (2016)	الجلسة 26 (2016)
1	البحرين	جمهورية التشيك	فرنسا	تركمانستان	المملكة العربية السعودية	نيوزيلندا	النرويج	إيطاليا	قرغيزستان	روسيا البيضاء	ميكرونيزيا	ناميبيا	سورينام	توغو
2	الاكوادور	الأرجنتين	تونغا	بوركينا فاسو	السنغال	أفغانستان	ألبانيا	السلفادور	كيريباتي	ليبيريا	لبنان	النيجر	اليونان	الجمهورية العربية السورية
3	تونس	الجابون	رومانيا	الرأس الأخضر	الصين	تشيلي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غامبيا	غينيا	ملاوي	موريتانيا	موزمبيق	ساموا	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)
4	المغرب	غانا	مالي	كولومبيا	نيجيريا	فيتنام	كوت ديفوار	بوليفيا	جمهورية لاو الشعبية	جمهورية منغوليا الديمقراطية	ناورو	استونيا	سانت فنسنت وغرينادين	أيسلندا
5	أندونيسيا	بيرو	بوتسوانا	أوزبكستان	المكسيك	أوروغواي	البرتغال	فيجي	إسبانيا	باناما	رواندا	باراغواي	السودان	زيمبابوي
6	فنلندا	غواتيمالا	البهاما	توفالو	موريشيوس	اليمن	بوتان	سان مارينو	لسوتو	جزر المالديف	نيبال	بلجيكا	هنغاريا	ليتوانيا
7	المملكة المتحدة	بنين	بوروندي	ألمانيا	الأردن	فانواتو	دومينيكا	كازخستان	كينيا	أندورا	سانت لوشيا	الدنمرك	بابوا غينيا الجديدة	أوغندا
8	الهند	جمهورية كوريا	لوكسمبورغ	جيبوتي	ماليزيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	أنغولا	أرمينيا	بلغاريا	عمان	بالاو	طاجكستان	تيمور الشرقية
9	البرازيل	سويسرا	بربادوس	كندا	جمهورية افريقيا الوسطى	جزر القمر	بروناي دار السلام	إيران (الجمهورية الإسلامية)	غينيا بيساو	هندوراس	النمسا	الصومال	جمهورية تنزانيا المتحدة	جمهورية مولدوفا
10	الفلبين	باكستان	الجبل الأسود	بنغلاديش	موناكو	سلوفاكيا	كوستاريكا	مدغشقر	السويد	الولايات المتحدة الأمريكية	ميانمار	سيشيل	أنتيغوا وبربودا	هايتي
11	الجزائر	زامبيا	الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد الروسي	بليز	اريتريا	غينيا الاستوائية	العراق	غرينادا	جزر مارشال	استراليا	جزر سولومون	سوازيلاند	جنوب السودان[4]
12	بولندا	اليابان	اسرائيل	أذربيجان	تشاد	قبرص	اثيوبيا	سلوفينيا	تركيا	كرواتيا	جورجيا	لاتفيا	ترينيداد وتوباغو	
13	هولندا	أوكرانيا	لِشتنِشتَين	الكاميرون	الكونغو	جمهورية الدومينيكان	قطر	مصر	غويانا	جامايكا	سانت كيتس ونفيس	سيراليون	تايلاند	
14	جنوب أفريقيا	سريلانكا	صربيا	كوبا	مالطا	كمبوديا	نيكاراغوا	البوسنة والهرسك	الكويت	ليبيا	ساو تومي وبرينسيبي	سنغافورة	أيرلندا	

4. مُنحت عضوية الأمم المتحدة في 14 يوليو 2011 وأضيفت لاحقاً إلى التقويم بقرار من مكتب مجلس حقوق الإنسان

نظرة عامة على دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR)

تتألف دورة المراجعة الدورية العالمية (UPR) من أربع مراحل رئيسية، هي:

1. مرحلة الإعداد
2. مرحلة الاستعراض
3. مرحلة تبني تقرير المحصلة
4. مرحلة التنفيذ

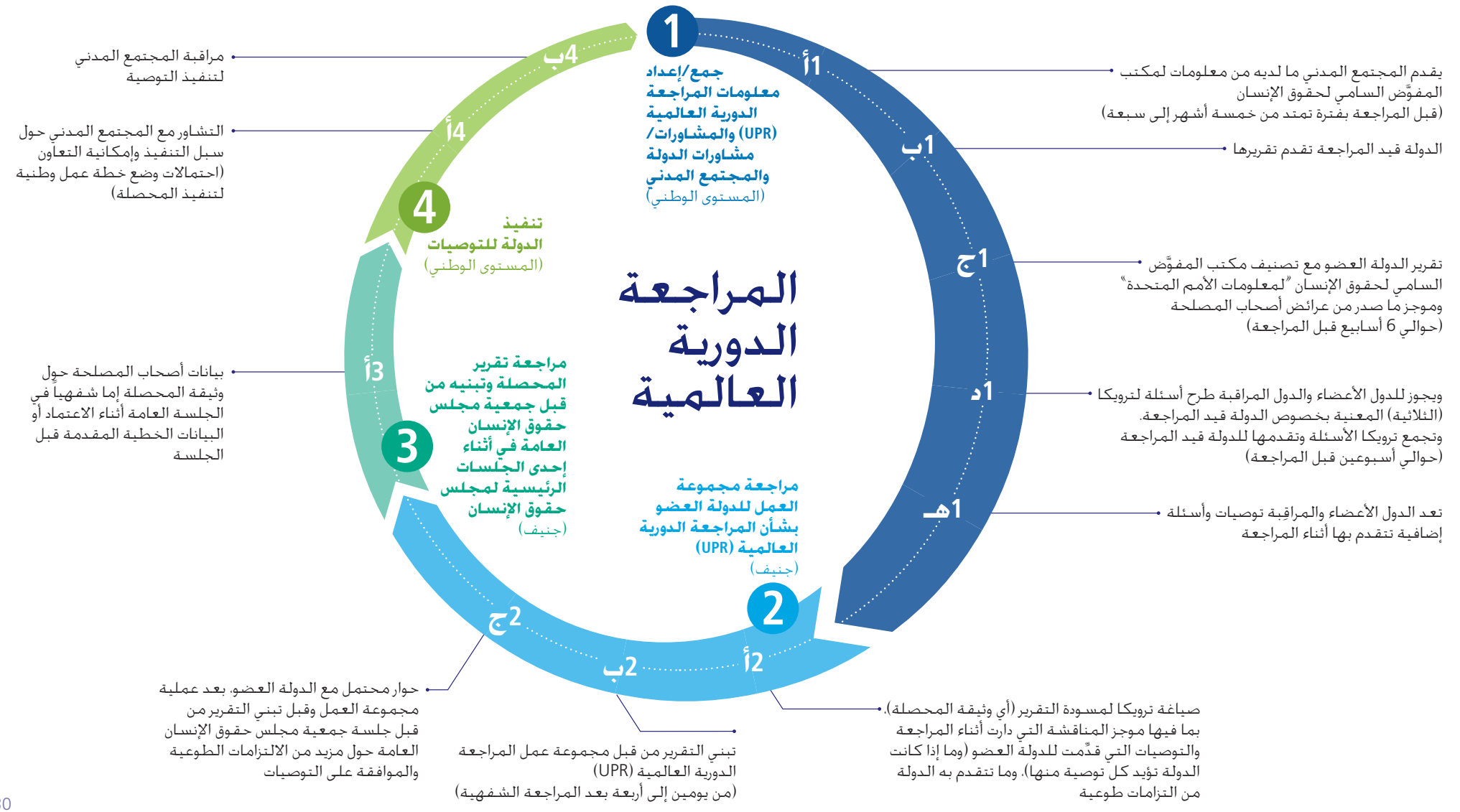

1. مرحلة الإعداد للمراجعة الدورية العالمية (UPR)

تُعد مرحلة الإعداد أكثر أقسام عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) حاجة إلى العمل لأن المجتمع المدني والدولة قيد المراجعة يعكفان على إعداد تقارير المراجعة الدورية العالمية (UPR) الخاصة بكل منهما.

فرص الانخراط في هذه المرحلة تشمل ما يلي:

1. إعداد وتقديم تقرير أصحاب المصلحة لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)
2. المشاركة في المشاورات الحكومية حول التقرير الوطني
3. بناء ائتلافات المجتمع المدني الدعوية
4. إجراء الجهود الدعوية مع الدول الأعضاء

صورة الأمم المتحدة/سكيلر ديبيب

ويني سانيو سيروما، مكافحة الإيدز (إيدز آكشن)؛ سيلفيا دي روغاما، المرأة الإيجابية في العالم في هولندا؛ ستيفان رَبير، ناشطة الإيدز؛ لون غانتيه، شبكة دلهي لشعب الهند الإيجابي في اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

إعداد عريضة أصحاب المصلحة

تُراجع المعلومات الخاصة بالدولة العضو من واقع ثلاث وثائق أساسية، هي: **تقرير وطني** تعده الدولة قيد المراجعة **وتقرير جامع لكافة معلومات الأمم المتحدة** التي تتعلق بقضايا حقوق الإنسان (بما فيها توصيات وملاحظات هيئات الأمم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان) في البلاد وما يعرف "**بعرائض أصحاب المصلحة**" التي ترد من الأفراد والمجتمع المدني والمنظمات والجماعات وتتناول ما يقع في الدولة قيد المراجعة من انتهاكات لحقوق الإنسان.

من أنجع السبل للانخراط في عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR) إعداد عريضة أصحاب المصلحة. ويجوز لأي شخص أو منظمة أو جماعة أن تتقدم لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بمعلومات صادقة يوثق بها عما يُرتكب من انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة قيد المراجعة. فعرائض أصحاب المصلحة تقدم معلومات عن القوانين والسياسات واللوائح التي تؤثر على حقوق الإنسان المكفولة لكل شخص، وتقدم توصيات عن كيفية النهوض بأوضاعها.

وإن إعداد عريضة أصحاب المصلحة لا يتطلب منك أن تكون على دراية عميقة بقانون أو نظرية حقوق الإنسان. فالغرض من عريضة حقوق الإنسان إبراز مدى تأثر الناس بما يطبق من قوانين أو سياسات في بلدك. ولنضرب مثلاً بالرابطة العضو بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في الفلبين ومنظمة تنظيم الأسرة الفلبينية (FPOP)، فقد تقدمتا بتقرير من أصحاب المصلحة ركزتا فيه على عدم توفر خدمات تنظيم الأسرة وخدمات منع الحمل في الفلبين وتأثير ذلك على الصحة الإنجابية للفتيات والسيدات، بما في ذلك الحمل غير المرغوب والإجهاض غير الآمن والوفاة المتعلقة بالحمل. **فإن كنت على دراية أو مررت بتجربة تنم عن عدم المساواة في التعامل مع الناس أو إن كنت عرضة للعنف أو مُنعت من الحصول على خدمات أساسية ضرورية للعيش بكرامة، فأنت مهيأ لإعداد تقرير من أصحاب المصلحة.**

أمثلة

الهند

أيرلندا

قرغيزستان

أوردنا أمثلة من عرائض أصحاب المصلحة من الهند وأيرلندا وقرغيزستان في ملف الموارد بقائمة القرص الرئيسية.

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

الخطوة 1. التحقق من الموعد النهائي لتقديم العرائض

ويجب أن تقدَّم عرائض أصحاب المصلحة قبل خمسة أشهر أو سبعة من مراجعة الدولة المعنية في المتوسط. فقد جرت المراجعة الدورية العالمية (UPR) لدولة لتوانيا، على سبيل المثال، في شهر أكتوبر 2011، وكانت عرائض أصحاب المصلحة واجبة التقديم في شهر مارس 2011.

ويجب تقديم تقرير لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) قبل الموعد المحدد أو بحلوله. ولن تُقبل أو يُنظر في التقارير التي تصل بعد هذا الموعد تحت أي ظرف من الظروف.

برجاء التأكد من المواعيد النهائية لتقديم العرائض بالرجوع إلى **www.ohchr.org** قبل خضوع بلدكم للمراجعة بثمانية أشهر أو عشرة.

الخطوة 2. اختيار القضايا محل الاهتمام

لا يجوز أن تزيد العريضة عن 2,815 كلمة (أي 5 صفحات تقريباً)، هذا فيما يخص العرائض الفردية، أو 5,630 (أي 10 صفحات تقريباً) للعريضة الائتلافية. ونظراً لهذه القيود، فعليك تحديد القضايا التي تود التركيز عليها وحجم التفاصيل التي تستطيع أن تقدمها عن كل قضية.

إيضاح

لقد تبين لدعاة حقوق الإنسان أنه من الأجدى أن يركزوا على بضعة قضايا أساسية ويستفيضوا فيها بدلاً من أن يتناولوا قضايا متعددة ولا يستفيضوا في تفاصيلها.

أسئلة ينبغي أن تراعيها عند تحديد القضايا التي تريد أن تركز عليها:

- هل هناك قوانين وسياسات وممارسات أو أي منها حالياً تؤثر على حقوق الناس الجنسية تأثيراً سلبياً؟
- هل تم مؤخراً إدخال أي تعديلات في القوانين والسياسات التي تؤثر على حقوق الناس الجنسية تأثيراً سلبياً؟ هل هناك نية لإدخالها في المستقبل القريب؟
- هل هناك حاجة لإجراء حوار وطني على نطاق أشمل عن قضايا الحقوق الجنسية تحديداً؟
- ما القضايا التي تعمل بصددها فعلاً؟
- ما القضايا التي تحظى بالنصيب الأوفر من خبرتك وعلمك وقرائنك أنت ومنظمتك أو أي منكما؟
- ما أهم قضية لعملائك/المستفيدين من خدماتك/أعضائك/متطوعيك من وجهة نظرهم؟

الخطوة 3. اتخاذ القرار بشأن تقديم عريضة فردية أو مشتركة

يجوز لك أن تتقدم بعريضة منفرداً أو كمنظمة مثلما يجوز لك أن تتقدم بعريضة مشتركة مع أفراد آخرين أو منظمات أو جماعات أخرى. ويهيب مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بأصحاب المصلحة تقديم عرائض مشتركة، غير أن هذا قد يشكل تحدياً لدعاة الحقوق الجنسية في بعض الأحيان.

فقضايا الحقوق الجنسية في بعض البلدان إما أن يقابلها المجتمع المدني بالتهميش وتلاحقها وصمة العار أو لا توليها المبادرات المشتركة ما يكفيها من اهتمام. وربما تكون العرائض الفردية أكثر فعالية في هذه الأوضاع. وليتك تنضم إلى دعاة الحقوق الجنسية التي تقاربك في الفكر من مختلف القطاعات لتقديم عريضة مشتركة. فعلى سبيل المثال، أقامت منظمة كريا (CREA)، وهي منظمة تدافع عن حقوق المرأة الإنسانية ومقرها الهند، شراكة مع منظمة غير حكومية تعنى بشؤون الصحة الجنسية والإنجابية وجماعتين للعمل بالجنس وإحدى المؤسسات الأكاديمية وائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI)، سعياً إلى إبراز ما يتعرض له عمال الجنس من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

وقد تقدم دعاة الحقوق الجنسية في بعض البلدان بعرائض تناولوا فيها قضية أو قضيتين محددتين، كما شاركوا في تقديم عرائض المجتمع المدني. فقد أعدت رابطة تنظيم الأسرة الأيرلندية (IFPA)، على سبيل المثال، تقريراً لأصحاب المصلحة بالتضامن مع ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI)، وتناولت في هذا التقرير تأثير تجريم الإجهاض في أيرلندا على وجه الخصوص، وشاركت في تقديم تقرير مشترك مع ائتلافٍ يجمع منظمات من مختلف القطاعات. واشتمل هذا التقرير المشترك على التوصيات الرئيسية التي تقدمت بها رابطة تنظيم الأسرة الأيرلندية (IFPA) بشأن الإجهاض، كما أورد التقرير معلومات عن حقوق المعاقين وأوضاع السجون ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وقضايا أخرى كثيرة.

وينبغي أن تحدد الطريقة المثلى للمضي قدماً في ظل ما تتمتع به من علاقات مع أفراد المجتمع المدني وبحسب وقتك ومواردك.

عريضة بالتضامن مع مبادرة الحقوق الجنسية (SRI)

لقد تشاركت مبادرة الحقوق الجنسية مع أكثر من 100 منظمة وفرد وجماعة في 70 بلد لإعداد عرائض أصحاب المصلحة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها في تعظيم إمكانات ما يُبذل من الجهود الدعوية لأن دعاة الحقوق الجنسية في البلد الذي يخضع للمراجعة على دراية مباشرة بالسياق الوطني ومبادرة الحقوق الجنسية على دراية كبيرة بمجلس حقوق الإنسان. فالجمع بين هذين العنصرين يجعل قضايا الحقوق الجنسية أكثر وضوحاً أثناء عملية المراجعة الدورية العالمية (UPR).

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

الخطوة 4. مراعاة متطلبات تنسيق العريضة

إن مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) يضع قواعد صارمة يجب الالتزام بها في تنسيق العريضة وهيئتها إذا كانت سيؤخذ بها في تقرير أصحاب المصلحة الموجز. وهذا يشمل:

- ألا يتجاوز عدد كلمات العريضة الفردية 2,815 كلمة، والعريضة الائتلافية 5,630 كلمة كحد أقصى، باستثناء الحواشي والتعليقات الختامية التي لن يؤخذ بها في موجز أصحاب المصلحة أيضاً. وكذلك تُستثنى صفحة الغلاف من عدد الكلمات
- يجب أن يُعد التقرير للمراجعة الدورية العالمية (UPR) على وجه الخصوص. ولا يجوز تقديم التقارير التي تعد لأي غرض آخر
- أي معلومات تذكر يجب أن تتسم بالمصداقية والموثوقية وتستمد من تجارب أو مصادر مباشرة بقدر المستطاع
- أي معلومات ثانوية (تستمد من التقارير والبحوث والمقالات الصحفية، الخ) يجب أن ترد إلى مصادرها الصحيحة
- لا يجوز إدراج أي خرائط أو صور أو رسوم غرافيكية
- يجب ترقيم الفقرات والصفحات
- يجب أن يكون التقرير في صيغة مايكروسوفت وورد
- يجب أن تدرج صفحة غلاف تبين بوضوح أن العريضة يصدرها أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعار والاسم والاختصار وصفحة الويب. (ولا يؤخذ بمحتوى صفحة الغلاف في عدد الكلمات المحدد)
- ينبغي أن تقدم المساهمات الخطية بلغات الأمم المتحدة الرسمية فقط (العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية). ويفضل أن تكون بالفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية
- يجب ألا يتضمن التقرير أي كلمات جارحة

الخطوة 5. كتابة عريضة أصحاب المصلحة خاصتك

فيما يلي ثلاثة أهداف رئيسية يجب أن تضعها في اعتبارك عندما تشرع في كتابة تقرير أصحاب المصلحة:

1. التأكد من أن القضايا الموضحة في تقريرك قد أدرجت في موجز أصحاب المصلحة الذي أعده مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) لتستعين به الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في إجراء المراجعة لبلادك.
2. إخراج وثيقة قوية يمكن استخدامها في إبراز قضايا الحقوق الجنسية التي تقوم بينك وبين حكومتك والمجتمع المدني والدول الأعضاء بالأمم المتحدة ووسائل الإعلام.
3. تقديم توصيات محددة بشأن كيفية تناول حكومتك لهذا الانتهاك الذي وقع لحقوق الإنسان والسعي إلى الإعمال التام للحقوق الجنسية.

إيضاح

أما المعلومات التي ترد في عريضتك، فسوف يقرأها شخص من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهذا الشخص لن يكون على دراية بالقوانين والسياسات المطبقة في بلادك. فإذا فسّرت القوانين والسياسات وتأثيرها في حياة الناس، ازدادت فرصة إدراج قضاياك في موجز أصحاب المصلحة وأثارتها الدول الأعضاء أثناء المراجعة.

إيضاح

وينبغي أن تركز عريضتك على قضاياك بقدر المستطاع. ولا تذكر فيها أي معلومات عامة عن التركيبة السكانية أو النظام القانوني أو قوائم صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها بلادك. فهذه المعلومات سوف تردُ في وثائق أخرى، كتقرير الدولة الوطني وموجز معلومات الأمم المتحدة. وكافة المعلومات الواردة في عريضتك ينبغي أن تتعلق مباشرة بالقضايا التي ترغب في إبرازها بل وتعززها أيضا.

ينبغي أن تقسِّم عريضة أصحاب المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

- الملخص التنفيذي شاملاً قائمة الكلمات المفتاحية
- معلومات عن وضع حقوق الإنسان
- التوصيات

إن **الملخص التنفيذي** يُعد جزءاً شديد الأهمية من العريضة التي تعدها نظراً لأن مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) كثيراً ما يركز عليه عند إعداد تقرير أصحاب المصلحة الموجز. وعليه ينبغي أن توجز كل قضية ترد في تقريرك في جملة واحدة أو اثنتين في الملخص التنفيذي. ومن المفيد أن تحتوي مقدمة الملخص التنفيذي على قائمة بالكلمات المفتاحية للاستعانة بها في توضيح القضايا التي تتضمنها العريضة (كالميول الجنسي أو العنف ضد المرأة أو فيروس نقص المناعة البشري أو الصحة الإنجابية أو معدل الوفيات في الأمهات أو العمل بالجنس أو دراسة الجنسانية في المدارس أو تجريم الإجهاض أو الحصول على المشورة والإرشاد السري الطوعي بخصوص فيروس نقص المناعة البشري، إلخ).

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

أما لُب العريضة فينبغي أن يتضمن **معلومات عن وضع حقوق الإنسان** في بلدك. وليست هناك هيئة أو تنسيق معين ينبغي الالتزام به في عرض هذه المعلومات، إلا أن كثيراً من دعاة الحقوق الجنسية أجمعوا على جدوى تنظيم هذه المعلومات بحسب القضية (كالإجهاض أو مغايري الهوية الجنسية أو تدريس الجنسانية) أو بحسب فئة الحقوق (كالحق في الصحة وعدم التمييز والخصوصية وغيرها).

وعندما تركز على قضية معينة، من المفيد أن تضع هذه الأسئلة في اعتبارك:

- ما هي المشكلة؟
- من يتأثر بهذا الوضع؟
- كيف يؤثر هذا الوضع على الناس؟
- هل هناك جماعات تتأثر بهذا الوضع أكثر من غيرها؟
- ما تأثيرات هذا الوضع على حياة الناس؟
- ما مدى خبراتك/معرفتك بهذا الوضع؟
- ما الذي تقوم به الحكومة أو لا تقوم به حيال هذا الوضع؟
- هل هناك قانون أو سياسة أو إجراء يؤثر على هذا الوضع؟
- هل تطبق هذه القوانين والسياسات؟
- هل هناك حاجة لقانون أو سياسة تحمي المتضررين من هذا الوضع؟
- هل هناك حاجة لتعديل قانون أو سياسة لحماية المتضررين من هذا الوضع؟
- كيف يؤثر هذا الوضع على الجوانب الأخرى من حياة الناس؟
- هل سبق أن تقدمت أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة بأي توصيات أو ملاحظات على هذا الوضع بالذات؟
- هل صدر أي حكم على هذا الوضع تحديداً من أي محكمة دولية أو إقليمية أو وطنية؟
- هل تم اللجوء إلى إجراءات خاصة للتعليق على هذا الوضع على الصعيد الوطني؟

أمثلة

الهند

أيرلندا

قرغيزستان

أوردنا أمثلة من عرائض أصحاب المصلحة من الهند وأيرلندا وقرغيزستان في ملف الموارد بقائمة القرص الرئيسية.

! مهم

السرية

سوف نعرض تقريرك على أنه وثيقة عامة، وسينشر على الموقع الإلكتروني لمكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). وينبغي عدم الإشارة لأي حالات فردية إذا كان في ذلك ما يعرض سلامة جميع الأفراد المعنيين وأمنهم للخطر.

وبعد أن تستعرض القضايا التي تؤثر على الحقوق الجنسية في بلدك، يمكنك أن تقدم **توصيات** عملية بشأن كيفية نهوض الحكومة بالأوضاع المتردية. وتكمن أهمية هذه التوصيات في أنها بمثابة سؤالك للدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تقدم هذه التوصيات في أثناء إجراء المراجعة. وليس هناك ما هو أفضل من التوصيات التي تشجع الدولة العضو على اتخاذ إجراءات معينة كتمرير القوانين أو إلغائها ووضع السياسات وتطبيقها أو تخصيص الموارد. وحاول أن تكون دقيقاً قدر استطاعتك ووضح ما تريد من حكومتك أن تفعله بالضبط كي تستطيع محاسبتها.

إيضاح

إذا كنت ترغب في تقديم معلومات سرية، اتصل بأي منظمة تثق بها في بلدك أو بمبادرة الحقوق الجنسية ليتسنى لك تقديم العريضة بالتضامن معها. وسوف يُقدم التقرير باسم المنظمة التي اخترت العمل معها، ولن يُشار إليك فيما يصدر من وثائق عامة.

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

اعتبارات ينبغي أن تراعيها في صياغة التوصيات:

- ما القانون أو السياسة أو الممارسات التي تود تغييرها أو وضعها أو إيقافها؟
- من المسؤول عن تنفيذ هذه التوصية؟
- كيف تعرف أن التوصية قد نفذت؟ كتمرير قانون أو زيادة الموارد أو حملات التوعية العامة أو وضع السياسات مثلاً.
- هل تستطيع الدولة العضو تنفيذ هذه التوصية؟
- هل هذه التوصية سوف تكفل تحسين حياة المتضررين؟
- هل يمكن تنفيذ هذه التوصية كاملةً في الأربع سنوات ونصف المقبلة عندما تخضع الدولة العضو مجدداً لمراجعة ما أحرزته من تقدم؟
- هل يتضمن لب العريضة معلومات تدعم التوصية دعماً مباشرا؟

إيضاح

إذا هممت بصياغة توصياتك، فليكن هدفك تحقيق أفضل نتيجة ممكنة وليس الحد الأدنى الذي تتوسم في حكومتك الموافقة عليه.

تنقسم التوصيات إلى خمس فئات، ما يمكننا من تقييم قوتها. حاول أن تجعل توصياتك من توصيات العمل المحدد من الفئة خمسة[5].

5. **توصيات العمل الخاص** (أمثلة لأفعالها: تدير، تضع، تقضي على، تؤسس، تتحرى، تقوم؛ وكذلك الأفعال القانونية: تلغي، تنضم إلى، تتبنى، تعدِّل، تنفذ، تطبق، تصادق على).

4. **توصيات العمل التي تضم عنصراً عاماً** (أمثلة لأفعالها: تعجِّل، تعالج، تشجع، تنخرط في، تكفل، تضمن، تكثِّف، تعزز، تسارع، تقوِّي، تتخذ إجراءات، تتخذ تدابير أو خطوات نحو).

3. **توصيات النظر في التغيير** (أمثلة لأفعالها: تحلل، تنظر في، تتصور، تستشرف، تستكشف، تفكر في، تراجع، تستعرض، تدرس).

2. **توصيات التأكيد على الاستمرارية** (أمثلة لأفعالها: واصل، استمر، ثابر، تابع).

1. **توصيات موجهة للدول الأعضاء الأخرى**، أو تدعو الدولة قيد المراجعة لطلب المساعدة التقنية، أو تبادل المعلومات (أمثلة لأفعالها: ادعُ، التمس، بادِل).

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/بيتر كاتون/ أوغندا

إن 67 في المائة من الشبان و 80 في المائة من الشابات في المناطق النامية ليست لديهم معلومات دقيقة عن فيروس نقص المناعة البشري.

5. www.UPR-info.org

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

أمثلة لتوصيات الفئة 5:

- إنشاء لجنة وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين
- إدراج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدستور
- تعليم ضباط الشرطة والإصلاحيين والعاملين بالقضاء حقوق الإنسان وتدريبهم عليها بهدف حماية المرأة والأقليات ذات الميول الجنسية وهوية النوع والأقليات القومية
- إلغاء أحكام قانون العقوبات التي تجرم النساء اللواتي يجهضن
- تقديم قانون شمولي جامع مناهض للتمييز لاعتماده، على أن يتناول هذا القانون سبل التصدي للتمييز على أساس الميول الجنسي وهوية نوع الجنس

فئات التوصيات

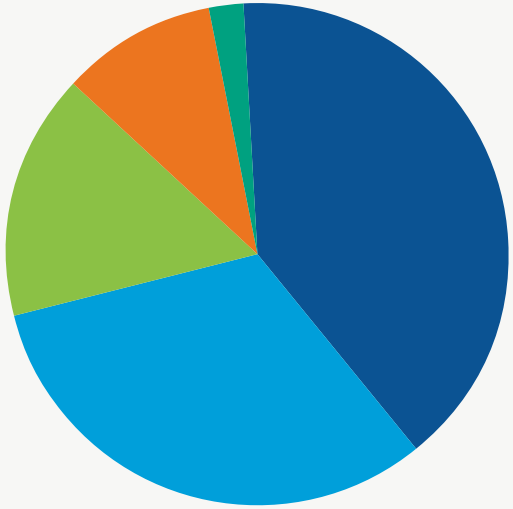

- 40٪ (5,792) عمل عام
- 32٪ (4,594) عمل خاص
- 16٪ (2,271) عمل مستمر
- 10٪ (1,400) ينظرون في العمل
- 2٪ (378) حد أدنى من العمل

المصدر: www.UPR-info.org

الخطوة 6. تقديم تقريرك لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان

عندما تنتهي من إعداد تقريرك، عليك أن ترسله إلى مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). وفيما يخص تنسيق العريضة وهيئتها، فهناك قواعد صارمة عليك أن تلتزم بها عندما تقدم تقريرك.

- يجب أن يُقدم التقرير لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) في الموعد المحدد له أو بحلوله. ولن تُقبل الأعذار. فراجع مواعيد تقديم التقارير قبل أن تخضع بلدك للمراجعة بثمانية أشهر على الأقل **www.ohchr.org**
- تُرسَل التقارير بالبريد الإلكتروني إلى **uprsubmissions@ohchr.org**
- ويناشد مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) أصحاب المصلحة بألا يرسلوا صورة ورقية من عرائضهم بالفاكس أو البريد إلى أمانة مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان. ويجوز لهم هذا إن واجهتهم أي صعوبات تقنية في إرسالها بالبريد الإلكتروني. وليتفضلوا في هذه الحالة بإرسال العريضة بالفاكس إلى: 11 90 917 22 41+
- يجب أن يتضمن البريد الإلكتروني المستخدم في إرسال العريضة ما يلي:

> بيانات الاتصال بصاحب المصلحة الذي يرسل التقرير وذكر اسم مسؤول العلاقات العامة والعنوان البريدي والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف

> فقرة تصف الأنشطة الرئيسية للمنظمة/الائتلاف المتقدِّم بالتقرير وتاريخ إنشائه

تُكتب عريضة أصحاب المصلحة في ست خطوات

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/ايرين باريشر/الولايات المتحدة الأمريكية

تظاهرة اتحاد تنظيم الأسرة في أمريكا بواشنطن العاصمة.

- كل عريضة إلكترونية ورسالتها البريدية الإلكترونية ينبغي أن يخصا بلداً واحداً فقط
- سطر موضوع البريد الإلكتروني يجب أن يتضمن ما يلي:
  - > اسم صاحب المصلحة (الرئيسي) الذي يقدم المساهمة
  - > نوع المساهمة (فردية ومشتركة أو أي منهما)
  - > اسم البلد الذي تتعين مراجعته
  - > شهر جلسة المراجعة الدورية العالمية وسنتها.
  - > مثال: "التحالف الشبابي العالمي ضد فيروس نقص المناعة البشري / الإيدز – عريضة مشتركة للمراجعة الدورية العالمية (UPR) – المكسيك – فبراير 2009"
- سوف يرسل لك مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) رسالة إلكترونية يؤكد فيها تسلمه رسالتك وعريضتك
- لن يتسن إدخال أي تنقيحات على التقرير بعد تقديمه
- ما أن يُقدم تقريرك لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، سوف يُرسل إلى الموقع الإلكتروني لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان ويتاح للجمهور

إيضاح

وما أن تنتهي من تقديم عريضة أصحاب المصلحة، فكِّر في كيفية استغلال ذلك التقرير في الجهود الدعوية بما فيها:

- **انشر بياناً صحفياً عن عريضة أصحاب المصلحة التي قدمتها.**
- **ارسل عريضتك إلى حكومتك واطلب من المسؤولين إدراج المعلومات والالتزامات الخاصة بقضيتك في تقريرهم الوطني الخاص بالمراجعة الدورية العالمية (UPR) أو أن يردوا على ما أثرته من مخاوف.**
- **أطلِع شركائك في المجتمع المدني على عريضتك**
- **انشر عريضتك على موقعك الإلكتروني**

المشاركة فيما يجري من مشاورات الدولة العضو

نهيب بالدول الأعضاء أن تتشاور على نطاق واسع مع المجتمع المدني في إعداد تقريرها الوطني، واستعراض تفاصيل هذه العملية للتشاور فيها. وهناك صور كثيرة لإجراء المشاورات، منها: الدعوة لتقديم عرائض مكتوبة، وعقد لقاءات مفتوحة تستضيفها جهة حكومية كي يتسنى للمجتمع المدني تناول القضايا الحكومية التي يراها مهمة وتخدم المراجعة الدورية العالمية (UPR)، وإجراء مشاورات عبر الانترنت، وعقد حلقات دراسية مع مسؤولي الحكومة أو أيهما لتعريف المجتمع المدني بالمراجعة الدورية العالمية (UPR)، وتوفير فرص لطرح أسئلة عن هذه العملية وعن تقرير الدولة العضو.

ويمكن إجراء هذه المشاورات وقتما تشاءون في الفترة التي تسبق المراجعة، وجرت العادة أن تُجرى هذه المشاورات قبل إجراء المراجعة بفترة تتراوح بين ثلاثة وثمانية أشهر. اتصل بوزارة خارجية بلدك واستفسر عن الجهة الحكومية التي تتولى تنظيم المشاورات.

إيضاح

اتصل بوزارة خارجية بلدك واستفسر عن الجهة الحكومية التي تتولى تنظيم مشاورات المجتمع المدني

تُعد مشاورات الدولة العضو فرصة طيبة يجب أن ينتهزها دعاة الحقوق الجنسية في جذب الانتباه إلى القضايا التي ربما لم ترَ الدولة أن تتصدى لها في تقريرها الوطني. علاوة على أن هذه المنتديات تقدم لدعاة الحقوق الجنسية معلومات عملية جوهرية، من مثل:

- معرفة الجهة الحكومية المسؤولة عن المراجعة الدورية العالمية (UPR)
- معرفة موظفي الخدمة المدنية المنوطين بالمراجعة الدورية العالمية (UPR)
- معرفة القطاعات التي تعطيها الحكومة أولوية فيما يخص المراجعة الدورية العالمية (UPR)
- معرفة القضايا التي تتوقع الحكومة إثارتها من قبل الدول الأخرى

هذا فضلاً عن أن المشاورات تقدم فرصة طيبة لمعرفة أولويات أعضاء المجتمع المدني الآخرين وإطلاع الآخرين على ما تقوم به وإقامة شراكات قد تتيح لكم العمل معًا أثناء المراجعة الدورية العالمية (UPR).

لقد لاقى بعض دعاة الحقوق الجنسية صداً واعتراضاً، لاسيما من يعملون على تجريم الإجهاض والعمل بالجنس وقضايا جنسانية المثلية الجنسية. ومع هذا فإن المشاركة السلمية في هذا النوع من المنتديات يتيح لأكثر الناس تضرراً وأكثر من تقمعهم القوانين والسياسات الضارة أن يتحدثوا ويسمع متخذو القرار أصواتهم. أما أنت وبصفتك أحد دعاة الحقوق الجنسية، فمن الراجح أنك لاقيت معارضة بصورة ما في وقت ما، وأنت خير من يحدد مخاطر وفوائد المشاركة في مشاورات الدولة العضو، مع وضع سلامة جميع المعنيين في الاعتبار.

إيضاح

إن البرلمانات يمكنها أن تؤدي دوراً مفيداً في النظر فيما تقوله حكومتكم في تقريرها الوطني للمراجعة الدورية العالمية (UPR). فقد عقد مجلس الشيوخ البرازيلي، على سبيل المثال، جلسات استماع مع المجتمع المدني للنظر في مشروع تقرير الحكومة الوطني. وقد روجع مشروع التقرير مراجعة ملحوظة قبل تقديمه إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). فكِّر في مطالبة حكومتك بعقد جلسة استماع على غرارها في البرلمان أو أن تتولى لجنة برلمانية استعراض مشروع القانون الوطني قبل تقديمه إلى مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

العمل في ائتلاف مع المجتمع المدني

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) تقدّم لنا فرصة طيبة للعمل مع أفراد آخرين من المجتمع المدني لتعميق الوعي بحقوق الإنسان عموماً وكذلك الحقوق الجنسية. فأي ائتلاف دعوي ما هو إلا مجموعة من المنظمات والأفراد من ذوي التوجهات الفكريه المماثلة يعمل أعضاؤها معًا لتحقيق أهداف مشتركة بتنسيق العمل فيما بينهم. فالتحالفات الناجحة تسعى إلى تحقيق هدف مشترك وتلتزم بالعمل معًا، ويمكنها أن تسوي خلافاتها في الرأي ودياً وأن تتمسك بخطة دعوية تتفق عليها.

صورة الأمم المتحدة/جان مارك فيري

مقر مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان في جنيف، سويسرا.

إيضاح

ويهيب مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بأفراد المجتمع المدني أن يشاركوا فيما يبذله من جهوده الدعوية لكي ترسم الدول الأعضاء صورة أوضح لأكثر القضايا إلحاحاً في الدولة قيد المراجعة. ومن المرجح أن يتناول موجز عرائض أصحاب المصلحة الذي يعده مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) التوصيات التي يقدمها أصحاب المصلحة في تقاريرهم المشتركة.

فوائد العمل الائتلافي:

- يظهر دعماً اجتماعياً واسعاً لأي قضية من القضايا
- يؤكد أن الحقوق الجنسية جزء من إطار حقوق الإنسان شأنها شأن الحق في المشاركة السياسية والحق في السكن وفي التعليم مثلا
- يقلل من تكرار الجهود وازدواجيتها
- يرفع من شأن مؤسستك
- يمهد السبيل إلى طائفة من المهارات والخبرات والعلاقات والموارد
- يجعل الرسائل الدعوية تصل إلى مختلف الجهات ومتخذي القرار

ومع أن العمل الائتلافي يعود عليك بفوائد كثيرة، يجب أن تتأكد من أن أعضاء الائتلاف يصلحون لتحقيق أهدافك الدعوية. وقبل أن تتوجه إلى شركائك الائتلافيين المحتملين، فكّر فيما يلي:

ما الفوائد التي تعود على شريكك من مشاركته في حملتك الدعوية؟

يجب أن يرى شركاؤك في الائتلاف أن دعمهم حملتك يعود على منظمتهم بقيمة.

هل يتمتع شريكك الائتلافي المحتمل بسمعة تضيف إلى استراتيجيتك الدعوية؟

هل تشعر بالارتياح للربط بينك وبين شريكك المحتمل إعلامياً وفي عيون مسؤولي الحكومة وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؟

هل يفهم شريكك التزاماته؟

إن بناء ائتلافات العمل الناجحة يستغرق وقتا، وقد يأتي على حساب غيره من المشروعات/الأنشطة. وينبغي أن يفهم الشركاء المحتملون التزامهم بالإطار الزمني المنشود.

إيضاح

وإن أردت أن تعزز جهودك مستقبلاً، فمن المهم أن تتعلم من كل خطأ دعوي تقع فيه، ومن المهم أيضاً أن تشارك فيما يتحقق من نجاحات. وكلما أعلنا عما نحققه من نجاحات، أقبل أعضاء الائتلاف علينا وتشجعوا. فإذا تقاسمنا الفضل، ضمنا حسن النوايا فيما يُبذل من جهود دعوية في المستقبل.

ما الذي يقدمه الشريك للائتلاف؟

هل الشريك لديه أنصار سوف يدعمونك في قضيتك؟ كيف يخاطب الشريك الجماهير؟ هل يتمتع الشريك بعلاقات مختلفة أو أفضل مع المسؤولين المنتخبين أو مسؤولي الحكومة؟ هل يتمتع بسمعة طيبة اكتسبها من كفاءته في مجتمع السياسات؟

هل ستكون أولويات الدعوة واضحة وضوحاً كافياً في الائتلاف الدعوي؟

العمل في ائتلاف مع المجتمع المدني

وتُعد حالة **ترينيداد وتوباغو** خير مثال للائتلافات الدعوية التي تنشأ لخدمة المراجعة الدورية العالمية (UPR). فقد عملت الرابطة العضو بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في ترينيداد وتوباغو مع رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) وائتلاف مناصرة مراعاة الميول الجنسي (CAISO) ومبادرة الحقوق الجنسية في تقديم عريضة خطية لمكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). وقد صيغت هذه العريضة الخطية على غرار إعلان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) للحقوق الجنسية. وتركزت جهودهم الدعوية على طائفة من قضايا الحقوق الجنسية بما فيها: تجريم كل نشاط جنسي يمارسه البالغون بالتراضي والعنف نحو الآخرين على أساس ميولهم الجنسي والتعبير عن النوع أو هويته وعدم الانتباه إلى الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في برامج فيروس نقص المناعة البشري والحصول على خدمات الإجهاض القانونية الآمنة والزواج المبكر. وقد تمخضت العريضة وما بذل من جهود دعوية حثيثة على المستوى الوطني وفي جنيف عن مجموعة مؤثرة من التوصيات التي تقدم بها عدد كبير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ونتيجة لهذه الجهود الدعوية، قبلت الحكومة عدداً من التوصيات الرئيسية بما فيها:

1. الأخذ بسياسات استباقية لتعزيز حقوق الأفراد، وخصوصاً فيما يتعلق بميولهم الجنسي وحالة فيروس نقص المناعة البشري والإيدز؛

2. مواصلة تعزيز المساواة والمشاركة وتمكين المرأة في صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات؛

3. الحفاظ على ما بذلوه من جهود لصالح الوقاية من العنف ضد المرأة بجميع صوره والعقاب عليه واستئصاله؛

4. تعزيز التشريعات وتدابير السياسات التي تهدف إلى منع العنف ضد المرأة والتعامل معه؛

5. التحقيق فيما يُثار من مزاعم انتهاك المسؤولين الأمنيين العموميين لحقوق الإنسان وتعزيز القدرة على معاقبة المسؤولين وعدم إفلاتهم من العقاب.

وقد أرجأت الحكومة بعض التوصيات إلى شهر مارس 2012 عند تبني تقرير المحصلة بما في ذلك: عدم تجريم جنسانية المثلية الجنسية بين البالغين المتراضين واتخاذ تدابير تشريعية وسياسية لوضع إطار معين للحماية من التمييز بسبب التفضيل الجنسي وتعديل التشريعات الوطنية لضمان الحد الأدنى لسن الزواج. وفيما بين المراجعة (أكتوبر 2011) والجلسة التالية لمجلس حقوق الإنسان، تعتزم رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) وائتلاف مناصرة مراعاة الميول الجنسي (CAISO) ومبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) متابعة هذه التوصيات المؤجلة لضمان قبول الحكومة لها في حينها استعداداً لجلسة مجلس حقوق الإنسان لشهر مارس 2012 عند تبني تقرير المحصلة.

وقد اكتسبت رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) وائتلاف مناصرة مراعاة الميول الجنسي (CAISO) تغطية إعلامية وطنية لجهودهما وضمنتا دعم كبار الوزراء للتوصيات. وما أن تمت المراجعة في شهر أكتوبر، عكفت رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) على تحديد طرق دعم شركاء الائتلاف لما تبذله وزارة النوع والشباب وتنمية الطفل التي تقع بعض التوصيات الرئيسية تحت إشراف وزيرتها. وقد بدأت الوزارة في معالجة هذه الأمور فعلياً. وبصرف النظر عما تتناقله وسائل الإعلام من بيانات عامة، فقد استضافت الوزارة في نوفمبر 2011 مشاورات عامة كبرى حول رفع سن زواج الأطفال إلى ثمانية عشر عام. وعلاوة على ما سبق ما برحت مؤسسات إعلامية عديدة ومعهد النوع الاجتماعي والدراسات التنموية بجامعة ويست انديز يستضيفان حلقات نقاش حول هذه القضية، وقد دُعيت رابطة تنظيم الأسرة في ترينيداد وتوباغو (FPATT) للمشاركة فيما يجري من مناقشات.

إيضاح

تؤدي مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية دوراً فريداً في المراجعة الدورية العالمية (UPR). وتُعد من أصحاب المصلحة فيها، إلا أنها منفصلة عن المجتمع المدني والدولة. ويحتفظ موجز مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) لعرائض أصحاب المصلحة بقسم لموجز من عشرة صفحات يورد ما ترغب مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الإدلاء به. وعلاوة على هذا فإن عديداً من الدول سوف تقرأ عريضة مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية حينما تقوم بإعداد بياناتها وتوصياتها وقد ترى أن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أرفع مقاماً من المنظمات غير الحكومية. ولهذا فمن المفيد أن تقنع مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية التي تتبعها بإدراج الحقوق الجنسية في عريضة أصحاب المصلحة الخاصة بها قبل تقديم العريضة، فهذا يلفت الأنظار إلى قضاياك ويعزز احتمالات إثارة الدول لها.

المشاركة في الجهود الدعوية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة

إن المراجعة الدورية العالمية (UPR) عملية استعراض يقوم بها الأقران. أي أن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تقدم توصياتها لغيرها من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشأن النهوض بأوضاع حقوق الإنسان في بلادها. ولهذا فمن الجوانب المهمة في هذه العملية إبلاغ الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان في بلدك ومطالبتها بأن تقدم توصياتها في هذا الشأن.

والهدف الرئيسي من إجراء النشاط الدعوي مع الدول أن تثير هذه الدول قضيتك أثناء خضوع حكومتك للمراجعة.

أما دعاة الحقوق الجنسية الذين لم ينخرطوا في جهود دعوية مع الدول أعضاء الأمم المتحدة من قبل، فقد يثنيهم ما ينبغي عليهم فعله ومن يخاطبون وماذا يقولون. فاطمئن إلى أننا نتفهم هذا الأمر. واعلم أن ضعف خبرتك ينبغي ألا يثنيك عن النجاح في نشاطك الدعوي. فالدول أعضاء الأمم المتحدة ترغب في معرفة ما يريد المجتمع المدني قوله لكي يطمئنوا إلى أن توصياتهم سوف تساعد على النهوض بحياة الشعوب فعلياً. وتذكر أنك خبيرنا في القوانين والسياسات والممارسات التي تؤثر على الحياة الجنسية لأهل بلادك.

لماذا ينبغي أن أقوم بنشاطي الدعوي لدى الدول؟

نظراً لكثرة عرائض أصحاب المصلحة، فإن أي قضية قد تغفل عنها وثائق الموجز التي أعدها مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) أو يُلفت انتباه الدول إليها. فمباشرة النشاط الدعوي لدى الدول يضمن لك إثارة قضاياك أثناء المراجعة الدورية العالمية (UPR).

إيضاح

يمكنك أن تقيم شراكة مع منظمات أخرى لديها خبرة في إجراء العمل الدعوي مع الحكومات على الصعيد الوطني وفي مجلس حقوق الإنسان أيضاً. فقد أقام ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) شراكة مع أكثر من 40 من أصحاب المصلحة سعياً لتيسير العمل الدعوي مع الدول أعضاء الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان ودعماً له.

متى ينبغي البدء في نشاطي الدعوي لدى الدول؟

معظم البلدان تبدأ في العمل على توصياتها قبل إجراء المراجعة بشهرين إلى ثلاثة أشهر. فليكن هدفك بدء نشاطك الدعوي أثناء هذه الفترة وقبل شهر واحد من موعد المراجعة لأنه من المرجح أن تكتمل معظم التوصيات في هذا الحين.

ما الوثائق التي ينبغي إعدادها من أجل نشاطي الدعوي لدى الدول؟

من المهم أن تقدِّم للمندوبين نسخة من صفحة واحدة من عريضة أصحاب المصلحة الخاصة بك تضم الملخص التنفيذي والتوصيات. ونستبعد أن يقرأ المندوبون أي تقارير أو وثائق إضافية ما لم يطلبوها تحديدا.

أمثلة

انقر هنا لمطالعة الوثيقة

أوردنا مثالاً للموجز الدعوي من ترينيداد وتوباغو في ملف الموارد بقائمة القرص الرئيسية.

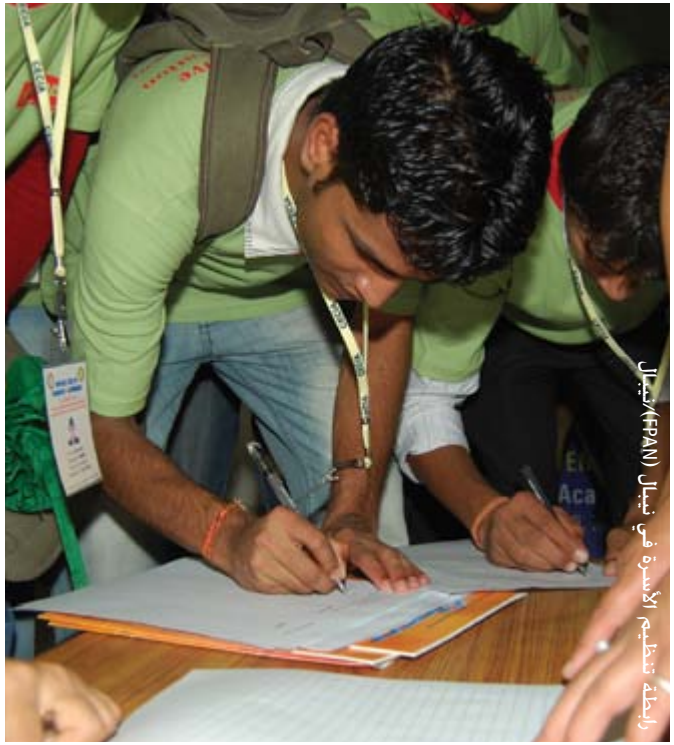

متطوعون شباب يدعون إلى تعليم الجنسانية الشمولي.

كيف أعرف بأي الدول أتصل؟

أنت بحاجة للاتصال بالدول التي ترجح أنها ستثير قضيتك. وخير دلالة على مدى إقبال الدولة المعنية على قضيتك ما إذا كانت قد تقدمت لبلادك أو لبلد آخر بأي توصيات بشأن قضيتك ذاتها من قبل. خذ على سبيل المثال الدنمارك والسويد وهولندا وأسبانيا وألمانيا ولوكسمبورغ. فقد تقدمت هذه البلدان بتوصيات للدول بشأن إعادة النظر في قوانين الإجهاض بها؛ لذا فهي بلدان واعدة وحري بك أن تتوجه إليها إن كانت القضية ذاتها تهمك.

المشاركة في الجهود الدعوية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة

من المفيد أن تأخذ بعين الاعتبار:

- هل هناك دولة لها مصلحة قوية في هذه القضايا؟
- هل الدولة المعنية دولة المانحة للمساعدات التنموية، وهل تموّل أي برامج أو مشاريع تتعلق بهذه القضايا؟
- ما القانون المعمول به في هذه القضية في أراضي هذه الدولة؟
- هل قطعت هذه الدولة أي التزامات أو أصدرت أي بيانات بشأن هذه القضية من قبل؟
- هل هذه الدولة تتمتع بعلاقات طيبة مع بلادك، ولذا هل تُرجح أن تنصت إليها حكومتك؟

أكثر البلدان تقديماً للتوصيات بعد 10 جلسات

الرتبة	الدولة صاحبة التوصية	إجمالي التوصيات
.1	كندا	732
.2	المكسيك	561
.3	البرازيل	542
.4	فرنسا	541
.5	النرويج	538

إيضاح

عندما تشرع في تحديد الدول التي تنوي التوجه إليها، استهدف الدول التي سبق لها تقديم توصيات مماثلة في جلسات سابقة للمراجعة الدورية العالمية (UPR). ولمزيد من المعلومات عن التوصيات التي تقدمت بها كل بلد، تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني www.UPR-info.org.

علاوة على أن الموقع الإلكتروني لمبادرة الحقوق الجنسية (SRI) www.sexualrightsinitiative.org يورد قاعدة بيانات تضم توصيات تخص الحقوق الجنسية؛ فاستعن بها في إعداد "قائمة مستهدفة" تتسم بالفعالية. وفيما يلي، على سبيل المثال، توصيات تقدمت بها البلدان الواردة أدناه بشأن الموضوعات الآتية[6]:

البلد	الميول الجنسي وهوية نوع الجنس	الأقليات	فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز	حقوق المرأة	الحق في الصحة
الجزائر	0	16	3	75	11
بنغلاديش	0	14	8	38	16
البرازيل	3	13	4	88	5
كندا	34	26	8	118	5
جمهورية التشيك	41	18	9	54	0
المكسيك	3	16	2	80	3
غانا	0	8	0	28	3
هولندا	40	16	2	81	3
نيوزيلندا	4	5	0	39	4
جنوب أفريقيا	0	3	1	18	6
السويد	21	8	0	45	2
فنزويلا	0	4	0	7	4

6. www.UPR-info.org

المشاركة في الجهود الدعوية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة

من هو الشخص المناسب لأتصل به؟

ما أن تتوفر لديك قائمة بأسماء البلدان التي تود مخاطبتها، اتصل بسفاراتها في بلادك وحاول أن ترتب للقاء المسؤول عن إعداد المراجعة الدورية العالمية (UPR). وتذكر أن الحكومات كثيراً ما تُعِد بيان مراجعتها الدورية العالمية بالتشاور مع سفارتها في البلاد وبعثتها في جنيف والمسؤولين المعنيين في وزارة خارجيتها. لذا ينبغي أن تفكر في طلب بيانات الاتصال بالمسؤول عن المراجعة الدورية العالمية (UPR) في وزارة خارجيتها وفي سفارتها بجنيف.

للاتصال

يمكنكم العثور على بيانات الاتصال بجميع السفارات في جنيف:
رابط للسفارات

ماذا أقول في لقائي/مراسلاتي مع الدول أعضاء الأمم المتحدة؟

اشرح ما ترغب في إبرازه من انتهاكات الحقوق الجنسية وما تعرفه ومررت به من تأثيراتها الضارة شرحاً موجزاً، ووضح توصيات هذه الدولة السابقة أو ما تعرفه عن قوانين هذا البلد أو سياساته أو مواقفه التي تقنعهم بإثارة قضيتك، وأخيراً اطلب منهم أن يقدموا التوصيات التي وردت في عريضتك والوثيقة الدعوية ذات الصفحة الواحدة.

هل أتابع الأمر؟

نعم، تابع ما تجريه من لقاءات أو تحرره من مراسلات دائماً. واشكرهم على سعة صدرهم واهتمامهم بقضيتك وأخبرهم باستعدادك لإمدادهم بمزيد من المعلومات.

هل أحتاج للذهاب إلى جنيف لمتابعة عملي الدعوي لدى الدول مباشرة؟

لا، ليست هناك ضرورة لأن تسافر إلى جنيف لمواصلة عملك الدعوي مع الدول الأعضاء. يمكنك أن تلتقي بمسؤولي السفارة في بلادك وتراسل المسؤولين على وزارة خارجيتهم وفي جنيف عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الهاتف. وإن كانت لديك أو لدى منظمتك أو أي منكما الوقت والموارد المالية اللازمة لإرسال ممثل إلى جنيف، كان أنفع وأجدى أن تلتقي مباشرة بالمسؤولين عن تلقي التوصيات، مع أننا لا نرى ضرورة ملحة لهذا. ولعلك تفضل التعاون مع إحدى المنظمات التي يقع مقرها في جنيف وتعرب عن استعدادها لمباشرة العمل الدعوي مع الدول نيابة عنك. وإن مبادرة الحقوق الجنسية تنخرط بانتظام في العمل الدعوي الذي يخدم المراجعة الدورية العالمية (UPR)، ويسرها أن تدعم منظمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في إثارة قضايا المراجعة الدورية العالمية (UPR) لبلادها.

العمل الدعوي في جنيف

تتقبل بعثات الأمم المتحدة في جنيف عموماً ما تدلي به المنظمات غير الحكومية من معلومات، وسوف تكون على استعداد (في أغلب الحالات) لمناقشة دواعي قلقك وتوصياتك قبل إجراء المراجعة للبلد المعني. وهذا يرجع في الغالب إلى حاجة العاملين ببعثة الأمم المتحدة إلى تقديم عرائض بشأن عددٍ كبيرٍ من البلدان، فلا يُتوقع منهم أن يكونوا خبراء في أوضاع حقوق الإنسان في كل بلد من هذه البلدان. ولهذا فإنهم على استعداد للقاء المجتمع المدني لأنه على دراية حقيقية ومباشرة بالأجواء الوطنية السائدة ولديه ما يكفي من الوقت لتوضيح تلك الأوضاع.

أمثلة

انقر هنا لمطالعة الوثيقة

أوردنا في ملف الموارد بقائمة القرص الرئيسية مثالاً لكتاب نموذجي موجه إلى بعثات الأمم المتحدة.

إيضاح

تسمى سفارة أي دولة لدى الأمم المتحدة "بعثة". ويطلق على الدبلوماسيين الذين يعملون لدى الأمم المتحدة "مندوبون".

صور الأمم المتحدة/جيه سي ماكيلوين

ابوني جونسون، فرقة عمل المجتمع المدني التي تمثل وفد المنظمة غير الحكومية 2011 لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز (UNAIDS).

المشاركة في الجهود الدعوية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة

متى ينبغي الذهاب إلى جنيف لمتابعة عملك الدعوي لدى الدول؟

جرت العادة أن تبدأ الدول عملها في التوصيات التي تخص الدولة قيد المراجعة قبل المراجعة بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة. وإذا أردت أن تضمن إدراج عملك الدعوي فيما يجرى من استعدادات الدولة المعنية، ينبغي أن تخطط سفرك إلى جنيف قبل أن يتعين إجراء المراجعة لبلادك بشهر على الأقل.

نصائح عملية للعمل الدعوي في جنيف

- إذا أردت أن تلتقي بالمندوبين في مبنى مجلس حقوق الإنسان، فهذا يتطلب اعتمادك في منظمة تحمل صفة خاصة من الأمم المتحدة تُعرف "بصفة اكوسوك"، وهذا الاعتماد يُمكنك من دخول مباني الأمم المتحدة. ويمكنك أن تحصل على معلومات عن هذا الاعتماد من **هنا**

- حاول أن تنشيء علاقات مع غيرك من الدعاة في جنيف، فربما يعرفونك بالمندوبين

- حاول أن ترتب مواعيد لقائك بالمندوبين قبل وصولك كي تستفيد أفضل استفادة من وقتك

- إذا كنت ترغب في لقاء مندوبين من بلد ما ولم تتمكن من ترتب موعداً له، توجه إلى قاعة المؤتمرات الرئيسية حيث يوجد مجلس حقوق الإنسان (قاعة XX) وابحث عن اللوحة التي تحمل اسم البلد المعني تجد المندوبين جلوساً وراءها. **فأسماء البلدان مرتبة ترتيباً أبجدياً باللغة الفرنسية، ويجلس أعضاء المجلس في الصفوف الأمامية**

إيضاح

تذكر أنه على الرغم من أن العاملين بالبعثة الذين يلتقون بك في جنيف قد يرى توصياتك عظيمة الفائدة، فإن القول الفصل فيما يُثار من توصيات عند مراجعة الدولة المعنية سوف يكون لمسؤولي الحكومة في البلاد. لذا عليك أن تحث البعثة على "دفعها" للنظر فيها في أقرب وقت ممكن.

صور الأمم المتحدة/باولو فيلغيراس

شباب من جميع أنحاء العالم يخبرون مجلس أمن الأمم المتحدة بأكبر تحديات السلام والأمن التي تواجه جيلهم.

2. خلال مرحلة المراجعة

وحينما يتعين إخضاع بلدك للمراجعة، فسوف يشارك ممثلون عن حكومة بلادك (وزير بإحدى الوزارات عادة) في اجتماع يستغرق ثلاث ساعات ونصف بمجلس حقوق الإنسان في أثناء ما يُطلق عليه **جلسة مجموعة العمل**. ويجوز في هذا الاجتماع لأي دولة عضو بالأمم المتحدة أن توجه للدولة قيد المراجعة أسئلة عن بعض أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد وتقدم توصياتها في هذا الشأن. وباستطاعة الدول أن توجه أسئلتها خطياً قبل جلسة مجموعة العمل أو شفهياً في أثناء الجلسة ذاتها. ويتوقع من الدولة قيد المراجعة أن تجيب عن هذه الأسئلة خلال هذا الاجتماع الذي يستغرق ثلاث ساعات ونصف. وتُستخلص أسئلة الدول وتوصياتها من المعلومات الواردة في تقرير الدولة الوطني وموجز التوصيات والملحوظات الذي تقدمه هيئات الأمم المتحدة وما يقدمه المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من آليات ومعلومات. **ويجوز لممثلي المجتمع المدني أن يحضروا جلسة مجموعة العمل بينما لا يُسمح لهم بتوجيه أية أسئلة أو الإدلاء بأية بيانات في أثناء جلسات مجموعة العمل.**

فيديو

دور الدولة قيد المراجعة

المرجع – www.UPR-info.org

مشاهدة المراجعات السابقة

http://www.unmultimedia.org/tv/webcast/c/universal-periodic-review.html

نصائح عملية إذا قررت أن تسافر إلى جنيف من أجل عملية المراجعة:

- يحق لأفراد المجتمع المدني حضور جلسات مجموعة عمل المراجعة الدورية العالمية (UPR) في مجلس حقوق الإنسان بينما لا يحق لهم الإدلاء بأي بيانات أو توجيه أية أسئلة في أثناء المراجعة
- سوف تحتاج إلى أن تُعتمَد لدى أي منظمة اكوسوك (ECOSOC) لتتمكن من دخول مباني الأمم المتحدة. ويمكنك أن تحصل على معلومات عن هذا الاعتماد من **هنا**
- ولعلك ترغب في الاتصال ببعثة حكومتك في جنيف لتخبرهم بمجيئك إلى جنيف لمباشرة عملك الدعوي بشأن المراجعة الدورية العالمية (UPR). وربما تعتزم البعثة تنظيم حفلٍ لاستقبال أعضاء المجتمع المدني الذين يحضرون المراجعة الدورية العالمية (UPR) أو تنظيم فعالية جانبية، ولعلك تطلب لقاءً مع العاملين لكي تستفسر عن القضايا التي تعتزم الدولة معالجتها. وبالإضافة إلى هذا، فإذا شاء القدر أن يكون هناك عددٌ من كبار كبار الدبلوماسيين أو حتى بعض الوزراء الذين جاءوا بصحبة وفد حكومي، فلعلها فرصة طيبة لتلتقي بشخصٍ رفيع المقام في حكومتك في أثناء وجوده بجنيف. وربما يكون مسؤولاً قد لا تجد سبيلاً للوصول إليه في بلدك بطبيعة الحال
- سوف تكون غالبية البلدان قد انتهت من توصياتها في هذه المرحلة. ومع هذا فمن المفيد أن تلتقي بالمندوبين الذين راسلتهم شخصياً لتشكرهم على اهتمامهم بمقترحاتك، وتؤكد مجدداً على أهمية قضاياك وتسألهم عما إذا كانوا يعتزمون تقديم توصية بشأن قضاياك تحديداً. فقد تتمتع بعض البعثات في جنيف بحرية أكبر في اتخاذ القرارات، ومن ثم بمزيد من المرونة في استيعاب توصيات اللحظات الأخيرة
- وقد ينظم أعضاء المجتمع المدني فعالية جانبية في مجلس حقوق الإنسان (يطلق عليها اسم "لقاء تثقيفي حول عملية المراجعة الدورية العالمية")، لتوضيح المقصود بهذه العملية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأنها، بما في ذلك إبراز القضايا التي أثيرت في عريضة المراجعة الدورية العالمية (UPR). ويمكنك أن تحصل على معلومات عن تنظيم الفعاليات الجانبية من **هنا**

إذا كنت في بلدك خلال مرحلة المراجعة، يمكنك أن تشاهد بثاً حياً لها على

http://www.unmultimedia.org/tv/webcast/c/universal-periodic-review.html

إيضاح

سواء كنت في مجلس حقوق الإنسان بجنيف أو تشاهد البث الحي، يمكنك أن تستعين بوسائل الإعلام الاجتماعية بينما تجري المراجعة في إبلاغ مؤيديك بالتوصيات المقدمة ورد حكومتك عليها.

2. خلال مرحلة المراجعة

تقوم ثلاث دول أعضاء بالأمم المتحدة (يُطلق عليها اسم "ترويكا" [الثلاثية]) بإعداد تقرير بمشاركة الدولة قيد المراجعة ودعم من مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) **في غضون يوميْ عمل** بعد انعقاد اجتماع في البلد الذي يخضع للمراجعة. ويُعرف هذا التقرير باسم "تقرير المحصلة" أو، إن شئت قل بعبارة أكثر رسمية، "تقرير مجموعة عمل المراجعة الدورية العالمية (UPR)". ويورد موجزاً للمناقشة الفعلية التي دارت في أثناء اجتماع المراجعة. ويتضمن التقرير موجزاً لما قدمته الدولة قيد المراجعة وما أدلت به الحكومات الأخرى، بما فيه الأسئلة والتعليقات وردود الدولة محل المراجعة. ويُختتم التقرير بقائمة تضم توصيات الدول للبلد موضوع المراجعة. ويصدر هذا التقرير بعد المراجعة بيومين. وقد تكون الدولة قيد المراجعة قد صرحت فعلياً بما تقبله أو ترفضه من التوصيات. وربما تؤجل قرارها حيال بعض التوصيات أو كلها إلى أن يتم تبني التقرير في جلسة لاحقة (عادة ما تنعقد في غضون 6 شهور من "جلسة مجموعة العمل")،بمجلس حقوق الإنسان. والقاعدة العامة تقول إن هذا يتسم بالمثالية لأنه يعطي الدولة قيد المراجعة وقتاً كافياً لإجراء حوار مع المجتمع المدني على الصعيد الوطني قبل أن تتخذ قرارها في أي توصية. فجميع التوصيات، بما فيها ما ترفضه الدولة قيد المراجعة، مدرجة في قرار المحصلة. واعلم أن مجموعة العمل تتبنى قرار المحصلة بعد جلسة مجموعة العمل بيومين على الأقل. **أما المنظمات غير الحكومية فلا يُسمح لها بأن تدلي بأي تصريحات في أثناء تبني مجموعة العمل قرار المحصلة.**

وبعد الانتهاء من مرحلة المراجعة وانتهاء الدول من تقديم توصياتها، وقبل أن يتبنى مجلس حقوق الإنسان قرار المحصلة، يمكنك أن تنضم إلى العمل الدعوي للتأثير على مواقف حكومتك مما أثير من القضايا.

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)/سبتمبر 2011

جلسات مجموعة عمل المراجعة الدورية العالمية (UPR) في مجلس حقوق الإنسان.

إيضاح

تحرص جلسة مجموعة العمل على جذب انتباه وسائل الإعلام على الصعيد الوطني. فكِّر في إصدار بيان صحفي توضح فيه القضايا التي تناولتها. انقر هنا لمطالعة نموذج لبيان صحفي أصدرته الرابطة العضو بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في أيرلندا فور انتهاء جلسة مجموعة العمل.

أوردنا في ملف الموارد بقائمة القرص الرئيسية نموذجاً لبيان صحفي.

2. خلال مرحلة المراجعة

صورة للعاملين بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة/ سبتمبر/2011

المشاركون في ورشة عمل مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بشأن المراجعة الدورية العالمية (UPR)، داخل مجلس حقوق الإنسان، جنيف

سيناريو 1 – قبول التوصيات

إذا أثيرت قضاياك من قبل بعثات الأمم المتحدة التي توجهت إليها، فهذه بشرى سارة، لاسيما إذا **قبلتها** حكومتك. فعندئذ لك أن تحاسب حكومتك على تنفيذ التوصيات وتراقب تصرفاتها عن كثب. وتؤازرك في هذا التغطية الإعلامية لما تبديه الحكومات الأخرى من قلق إزاء بعض القضايا في بلدك. هذا فضلاً عن أن التغطية الإعلامية لقبول التوصيات تجعلك تشعر بالاطمئنان إلى أن حكومتك سوف تفي بالتزاماتها. وفكّر أيضاً في الدعوة إلى قيام حكومتك بصياغة خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) التي قبلتها.

سيناريو 2 – تأجيل التوصيات

إذا أُجّلت التوصيات أو رُفضت، فهذا لا يمنع مواصلة الرصيد الدعوي. فإن **تأجيل** التوصيات حتى الجلسة التالية لمجلس حقوق الإنسان من شأنه أن يفتح نافذة حساسة للوقت توجد دعماً إضافياً (بين وسائل الإعلام وعامة الناس مثلاً) لكي تقبل الحكومةُ التوصيات. ومن الضروري أن يزداد الضغط على الحكومة من خلال هذه النافذة لتعلم أن هناك من يراقب تصرفاتها عن كثب وتتحمس إلى قبول التوصيات. وفكّر في عمل دعوي يناشد حكومتك أن تعقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني أو مناظرة في البرلمان حول قبولها التوصيات التي أجلتها أو رفضها إياها.

سيناريو 3 – رفض التوصيات

إن **رفض** حكومتك للتوصيات يعني أنه لا غنى عن العمل الدعوي بعيد المدى. ومع أن قبول التوصيات لا يُعد التزاماً على الدول أن تفي به، فمن المهم أن تذكر حكومتك بأن القضية محل الاهتمام لن تتلاشى بهذه البساطة لمجرد رفضها التوصيات في هذه المناسبة. فإذا كانت الهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان أو المقررين الخاصين قد تقدموا لبلدك بتوصيات مماثلة، فلعلك ترغب في تذكير حكومتك بأنه من واجبها أن تفي بمعايير حقوق الإنسان الدولية حتى إذا رفضت التوصيات. ومن المهم التأكد من أن الدول الأعضاء الداعمة والمساندة تثير هذه التوصيات خلال المراجعة المقبلة سعياً للضغط على حكومتك للقيام بما يلزم من تغييرات.

سيناريو 4 – عدم إثارة التوصيات

إذا لم تتم إثارة قضيتك في أثناء مراجعة مجموعة العمل، فكّر في عمل دعوي يدفع حكومتك إلى أن تأخذ على نفسها "التزاماً طوعياً" بتناول قضيتك عندما تُثار أمام مجلس حقوق الإنسان كي يُتبنى قرار المحصلة خاصتها في نهاية المطاف.

صور الأمم المتحدة/جان مارك فيرير

3. مرحلة تبني تقرير المحصلة

سوف يتبنى مجلس حقوق الإنسان مشروع المحصلة للمراجعة الدورية العالمية (UPR) لبلدك رسمياً بعد ستة أشهر من جلسة مجموعة العمل. وهذا في مجمله قرار إجرائي يتخذه مجلس حقوق الإنسان حيث تشرح الدولة قيد المراجعة ما قبلته أو رفضته من التوصيات، بما في ذلك أسباب رفضها. وعندئذ سوف تُمنح الدول الأعضاء فرصة للإدلاء بتصريحات موجزة، ثم يُسمح لممثلي المجتمع المدني بالإدلاء بتصريحات موجزة (دقيقتين تقريباً) أيضا.

هذه المرحلة من المراجعة الدورية العالمية (UPR) هي فرصة المجتمع المدني الوحيدة للإدلاء ببيان شفوي لمجلس حقوق الإنسان خلال عملية المراجعة برمتها. وقد اتخذت الحكومة في هذه المرحلة قرارها بشأن التوصيات التي سوف تقبلها أو ترفضها، لذا فإن بيانها لن يؤثر في محتوى تقرير المحصلة. ومع هذا تكمن فائدة هذه النافذة الزمنية في أنها تبرز ما رأت الحكومة رفضه من التوصيات وفي سؤال الدولة قيد المراجعة عن خطة الحكومة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها وكيفية مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية. وضع في اعتبارك أن 20 دقيقة تخصص لعشرة منظمات غير حكومية لإلقاء بيان شفوي يستغرق دقيقتين عن المراجعة، في أثناء تبني مجلس حقوق الإنسان لتقرير محصلة المراجعة الدورية العالمية (UPR) عن أي بلد من البلدان.

ونقول من جديد، اعلم أنك قد تجد بعض كبار كبار المسؤولين الذين جاءوا بصحبة وفد الحكومة لتبني مجلس حقوق الإنسان تقرير المحصلة. فإذا توجهت إلى جنيف فعلاً لتشهد تبني مجلس حقوق الإنسان تقرير المحصلة النهائي، ابحث عنهم، فقد تجدها فرصة طيبة لتلتقي في جنيف بمسؤول كبير جداً في حكومتك.

ومن بين مقترحات النشاط الدعوي في هذه المرحلة:

- إطلاع البرلمانيين وشركاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام على تقرير المحصلة وردود حكومتك على التوصيات
- إصدار بيان صحفي والعمل مع وسائل الاعلام المعنية به لتسليط الضوء على تقرير المحصلة

إيضاح

إن كنت لا تستطيع السفر إلى جنيف لحضور تبني تقرير المحصلة، فكّر في عقد شراكة مع إحدى المنظمات غير الحكومية التي تحمل صفة خاصة من الأمم المتحدة تُعرف "بصفة اكوسوك" وتعتزم حضور جلسة مجلس حقوق الإنسان، واطلب منها أن تلقي بياناً نيابة عن منظمتك. وقد جرت العادة أن يحضر ائتلاف مبادرة الحقوق الجنسية (SRI) معظم جلسات مجلس حقوق الإنسان، ويسره أن يعقد شراكة مع دعاة الحقوق الجنسية لإلقاء البيان شفهياً.

رابطة تنظيم الأسرة في نيبال (FPAN)/نيبال

عرض توضيحي لبرامج الصحة الجنسية والإنجابية وسياساتها للشباب.

4. مرحلة التنفيذ

يمكننا القول إن هذه المرحلة هي أهم مرحلة في المراجعة برمتها؛ فعندها تبدأ القوانين والسياسات في التغير. ومع هذا فإن المجتمع المدني يجب ألا يتوانى عن رصد ما أحرزته الحكومة من تقدم حيال ما قبلته من التوصيات وألا يتقاعس عن دعوته إياها إلى تنفيذها على مدى أربع سنوات ونصف حرصاً على إقرار مبدأ المحاسبة.

يوم المرأة العالمي في ليبيريا احتجاجاً على العنف المرتكز على اختلاف النوع الاجتماعي في المحكمة العليا، مونروفيا، ليبيريا.

ومن بين مقترحات النشاط الدعوي في هذه المرحلة:

- مواصلة العمل مع أعضاء المجتمع المدني الآخرين لتبادل المعلومات وإعداد الاستراتيجيات الدعوية وتوثيق أي تقدم في تنفيذها
- أن تواصل نشاطك الدعوي لحث الحكومة على إجراء مشاورات واسعة مع المجتمع المدني حول كيفية تنفيذ المراجعة الدورية العالمية (UPR)
- أن تواصل نشاطك الدعوي لحث الحكومة على عرض تقرير محصلة المراجعة الدورية العالمية (UPR) الخاص بها على البرلمان ليتمكن البرلمان من الإشراف على كيفية تنفيذ توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) ومراقبتها
- أن تواصل نشاطك الدعوي لحث الحكومة على وضع خطة عمل لتنفيذ المراجعة الدورية العالمية (UPR) وتقرير منتصف المدة حول ما أحرزته من تقدم حيالها
- ترجمة تقرير محصلة المراجعة الدورية العالمية (UPR) وردود حكومتك إلى اللغات المحلية كي تتهيأ المنظمات العاملة على صعيد أكثر محلية للانضمام إلى المسيرة الدعوية دعماً لتنفيذ توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) على الصعيد الوطني
- وضع استراتيجية لكيفية التعامل مع توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) غير الملائمة التي قبلتها حكومتك أو توصيات المراجعة الدورية العالمية (UPR) المهمة التي رفضتها حكومتك
- الاحتفال بالانجازات التي ستسهم في تنفيذ التوصيات والإعلان عنها
- البدء في الاستعداد لدورة المراجعة الدورية العالمية (UPR) التالية

محاسبتك حكومتك

من الجوانب المهمة في مراقبة المراجعة الدورية العالمية (UPR) والدعوة إليها:

- **محاسبة حكومتك على ما أدلت به من بيانات عن مراجعتها الدورية العالمية (UPR) في أثناء خضوع غيرها من البلدان للمراجعة، للتأكد من أن حكومتك تشارك مشاركة هادفة في المراجعة الدورية العالمية (UPR) ومساعدة المدافعين عن الحقوق في البلدان الأخرى. وفكّر في الأسئلة الآتية:**

> **هل اكتفت بمجرد الثناء على هذا البلد؟**

> **هل اكتفت بتوجيه سؤال أو الإدلاء بتعليق؟**

> **هل تقدمت بتوصية استرسلت فيها؟**

> **هل تطرقتْ إلى قضية بطريقة تلائمها؟**

> **هل كانت توصياتها تستند إلى ما تقدم به الخبراء المستقلون (كالجهات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين مثلاً) من توصيات؟**

> **هل تقدمت بتوصية دقيقة دقة كافية؟**

> **هل أبرزت قضايا أثارها المجتمع المدني في الدولة قيد المراجعة؟**

وخير ما يعنيك وتبحث عنه هو فحوى ولب ما توصي به حكومتك الدول الأخرى. فإذا كانت بلدك قد تقدمت إلى بلدٍ آخر بتوصيات في قطاعات معينة، فينبغي أن تعتزم هي أيضاً اتخاذ إجراءات أخرى في تلك القطاعات داخليا

الفصل الخامس
موارد مفيدة

موارد مفيدة

صور الأمم المتحدة/جان مارك فيري

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، سويسرا.

موارد مفيدة

موارد من مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان

- **جدول نستعرض فيه المراجعة الدورية العالمية (UPR) للدول الأعضاء 2012–2016**
- **توجيهات فنية لأصحاب المصلحة بشأن المراجعة الدورية العالمية (UPR)**
- **مجلس حقوق الإنسان: دليل عملي لمشاركي المنظمات غير الحكومية**
- **العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: دليل المجتمع المدني**

مواقع إلكترونية

- مكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان – باب المراجعة الدورية العالمية (UPR)
www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRmain.aspx
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
www.ippf.org
- مبادرة الحقوق الجنسية
www.sexualrightsinitiative.org
- المراجعة الدورية العالمية (UPR) – معلومات
www.upr-info.org
- الهيئة الدولية لحقوق الإنسان
www.ishr.ch
- حقوقك الآن
www.rightsnow.ie/

منشورات

- **الحقوق الجنسية: إعلان من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)**
- **عجبًا! دليل الشباب "للحقوق الجنسية: إعلان من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)"**
- **علم ثم عمل: الدعوة إلى تعليم الجنسانية الشمولي**
- **الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لحاملي فيروس نقص المناعة البشري**

أمثلة من أدوات الدعوة إلى المراجعة الدورية العالمية (UPR)

(يمكنكم الحصول على المواد الآتية عن طريق الروابط، أو من مجلد الموارد في القرص.)

- عرائض المراجعة الدورية العالمية (UPR)
  - **الهند**
  - **أيرلندا**
  - **قرغيزستان**
- **كتاب دعوي للدول أعضاء الأمم المتحدة**
- **بيان صحفي**
- ملفات دعوية موجزة للدول أعضاء الأمم المتحدة
  - **تايلاند**
  - **ترينيداد وتوباغو**